جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

عنوان المذكرة:

تقييم أداء البنوك التجارية

دراسة حالة بنك خليج الجزائر AGB

في الفترة ما بين: 2012-2016

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: مالية مؤسسة

إعداد الطالبة:

- موهوبي لمياء

تحت إشراف الأستاذ:

- د/ محمد بن عيشوش

أعضاء لجنة المناقشة

بوعرار شمس الدين	رئيسا
محمد بن عيشوش	مشرفا
يرقي كريم	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2017-2018

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار إلى **من علمني العطاء بدون انتظار إلى** من احمل اسمه بكل **افتخار أرجو من الله أن** يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول **انتظار وستبقى** كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد والى **الأبد**

والدي العزيز

إلى ملاكي في الحياة **إلى معنى الحب إلى** بسمة الحياة وسر الوجود **إلى** من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي **إلى أغلى** الحبايب

أمي الحبيبة

إلى من بهم اكبر وعليهم اعتمد إلى الشمعة التي تنير ظلمة حياتي إلى من لوجودهما اكتسب قوة ومحبة لا حدود لها إخوتي

إلى الروح التي سكنت قلبي إلى ملاكي ورفيق دربي وتوأم روحي وسند حياتي

زوجي الغالي حمزة

إلى ملاكي وقرة عيني ونور حياتي **إلى ابنتاي**

ريتاج وريماس

شكر وتقدير

الحمد لله الذي منا علي بالوصول إلى هذه المنزلة التي ما كنت لأبلغها إلا بفضله فالحمد لله عز وجل الذي ألهمني الصبر والثبات ومدني بالقوة والعزم على مواصلة مشواري الدراسي.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ المشرف"محمد بن عيشوش" **الذي تفضل بالإشراف** على هذا البحث **والذي ل**م يبخل علي بتوجيهاته ونصائحه حول الموضوع ، وأرائه السديدة التي كانت عونا لي في إتمام هذا البحث فجزاه الله عني كل خير فله مني كل التقدير والاحترام.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لأعضاء اللجنة المناقشة على ما سوف يقدمونه من توجيهات .

"عسى ا ل يوفقني لما فيه خير لي"

ملخص الدراسة:

تعد البنوك التجارية أهم قنوات تجميع الأموال وتوزيعها من خلال قيامها بدور الوسيط بين المودعين والمقترضين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين عن طريق العمليات المصرفية التي تقوم بها وتعتبر عملية تحويل المدخرات إلى استثمارات من أهم الوظائف الأساسية للبنوك التجارية .

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في جوانب موضوع تقييم الأداء في البنوك التجارية والتي أصبحت اهتمام كل المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة والمؤسسات المصرفية بصفة خاصة، خصوصا مع تزايد العمليات المصرفية وتعدد البنوك واختلاف النشاطات والخدمات التي يقدمها كل بنك سواء كان من القطاع العمومي أو من القطاع الخاص، حيث تضمن الايطار النظري لهذه الدراسة عموميات حول البنوك التجارية من نشأة وتعاريف وأنواع وأهداف وخصائص، وكذلك تناولت الدراسة تقييم الأداء في البنوك التجارية حيث تم التطرق إلى مفهوم تقييم الأداء أهميته وأهدافه ومراحله وكذلك الأخطاء التي تواجه عملية تقييم الأداء وطرقه باستخدام التحليل المالي الذي يعتبر من أهم الطرق المستخدمة في هذه العملية، أما الجانب التطبيقي كانت عينة الدراسة "بنك خليج الجزائر" وذلك من اجل تقييم أدائه باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية في الفترة الممتدة من 2012 إلى 2016 وهذا من خلال حساب مؤشرات العائد ومؤشرات المخاطرة لهذا البنك.

الكلمات المفتاحية :تقييم الأداء، نموذج العائد على حقوق الملكية، العائد، المخاطرة.

Study summary

Commercial banks are the most important channels for collecting and distributing funds by acting as intermédiaires between depositors and borrowes ,Whether they are natural or moral persons through the banking processes that they undertake and are considered to be practical conversion of savings into investments is one of the most important functions ofcommercial banks .

The objective of this study is to examine the aspects of performance evaluation in commercial banks that have become the focus of all economic institutions in general and banking institutions in particular, especially with the the in crease in banking operations

The multiplicity of banks and the different activities and services provided by each bank, whether public sector or sector

The theoretical Framework of this study includes generalities about commercial banks of origin définitions of types objectives and characteristics.

The study also examined the évaluation of performance in commercial banks where the concept of performance évaluation was discussed objectives and stages , as well as errors encountered in the performance évaluation process and methods using Financial analysis which is considered

One of the most important methods used in this process, and the practical side was the study sample * GULF BANK OF ALGERIA * from to assess its performance using the ROE in the period from 2012 to 2016 through calculate the banks yield and risk indicators .

Key words : performance appraisal, return on equity model, yield, Risk.

الفهرس العام

الفهرس العام

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
الشكر	-
ملخص	-
الفهرس العام	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
قائمة المختصرات	VI
مقدمة عامة	أ - ز
الفصل الأول:عموميات حول البنوك التجارية	
تمهيد	2
المبحث الأول:البنوك التجارية	3
المطلب الأول:ماهية البنوك التجارية	3
المطلب الثاني:أنواع وخصائص البنوك التجارية ومميزاتها	10
المطلب الثالث:دور البنوك التجارية وعلاقتها بالبنك المركزي	14
المبحث الثاني:موارد واستخدامات البنوك التجارية والمبادئ التي تحكم أعمالها	17
المطلب الأول:موارد البنوك التجارية	17
المطلب الثاني:استخدامات البنوك التجارية	19
المطلب الثالث:المبادئ التي تحكم أعمال البنوك التجارية	21
خلاصة	23
الفصل الثاني:تقييم الأداء في البنوك التجارية	
تمهيد	25
المبحث الأول:مفاهيم عامة حول تقييم الأداء	26
المطلب الأول:مفهوم وأهمية تقييم الأداء	26
المطلب الثاني:قواعد ومراحل عملية تقييم الأداء	29
المطلب الثالث:الصعوبات والأخطاء التي تواجه عملية تقييم الأداء	31

المبحث الثاني:طرق تقييم الأداء باستخدام التحليل المالي	32
المطلب الأول:عموميات حول التحليل المالي	32
المطلب الثاني:الأطراف المهتمة بالتحليل المالي واستعمالاته	35
المطلب الثالث:تقييم الأداء المصرفي باستخدام التحليل المالي	37
خلاصة	42
الفصل الثالث:دراسة تقييم أداء بنك خليج الجزائر	
تمهيد	44
المبحث الأول:تقديم عام لبنك خليج الجزائر	45
المطلب الأول:نشأة وتعريف بنك خليج الجزائر	45
المطلب الثاني:إستراتجية بنك خليج الجزائر وامتيازاته	48
المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي لبنك خليج الجزائر ووظائفه	49
المبحث الثاني:دراسة تقييم بنك خليج الجزائر	51
المطلب الأول:التعريف بالنسب المالية المستعملة في الدراسة	51
المطلب الثاني:تحليل أداء بنك خليج الجزائر	55
خلاصة	62
الخاتمة	64
قائمة المراجع	66

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-2)	مؤشرات قياس المخاطر المصرفية	41
(1-3)	تطور رأسمال بنك خليج الجزائر	46
(2-3)	التوزيع الحالي لرأسمال على المساهمين	46
(3-3)	تطور نسبةROE بنك خليج الجزائر محل الدراسة خلال فترة 2012-2016	55
(4-3)	تطور نسبةROA بنك خليج الجزائر محل الدراسة خلال فترة 2012-2016	56
(5-3)	تطور نسبة منفعة الأصول بنك خليج الجزائر محل الدراسة خلال فترة 2012-2016	57
(6-3)	تطور نسبة هامش الربح بنك خليج الجزائر محل الدراسة خلال فترة 2012-2016	58
(7-3)	تطور نسبة مضاعف حقوق الملكية بنك خليج الجزائر محل الدراسة خلال فترة 2012-2016	59
(8-3)	تطور نسبة منفعة الأصول بنك خليج الجزائر محل الدراسة خلال فترة 2012-2016	60
(9-3)	تطور معدل مخاطر الائتمان بنك خليج الجزائر محل الدراسة خلال فترة 2012-2016	61

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
(1-1)	أوجه النشاط الأساسي للبنوك التجارية	8
(2-1)	أنواع البنوك التجارية	12
(3-1)	دور تدفق الأموال	14
(1-2)	نموذج العائد على حقوق الملكية	40
(1-3)	تطور نسبة ROE بنك خليج الجزائر محل الدراسة خلال الفترة 2012-2016	55
(2-3)	تطور نسبة ROA بنك خليج الجزائر محل الدراسة خلال فترة 2012-2016	56
(3-3)	تطور نسبة منفعة الأصول بنك خليج الجزائر محل الدراسة خلال فترة 2012-2016	57
(4-3)	تطور نسبة هامش الربح بنك خليج الجزائر محل الدراسة خلال فترة 2012-2016	58
(5-3)	تطور نسبة مضاعف حقوق الملكية بنك خليج الجزائر محل الدراسة خلال فترة 2012-2016	59
(6-3)	تطور نسبة تكاليف إلى الإيرادات بنك خليج الجزائر محل الدراسة خلال فترة 2012-2016	60
(7-3)	تطور نسبة معدل مخاطر الائتمان بنك خليج الجزائر محل الدراسة خلال فترة 2012-2016	61

قائمة المختصرات

الاختصار/ الرمز	التسمية بالانجليزية	التسمية بالعربية
ROE	The Return on Equity Model	العائد على حقوق الملكية
ROA	The Return on Assets	العائد على الأصول
AU	Assets Utilization	منفعة الأصول
PM	Profit Margain	هامش الربح
EM	Equity Multiplier	مضاعف حقوق الملكية

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تعتبر البنوك من أهم المنشآت المالية المكونة للنظام المالي محليا وعالميا، ويرجع ذلك إلى أهمية الخدمات البنكية التي تمثل احد الوسائل المهمة واللازمة لإتمام الأنشطة الاقتصادية، ونظرا لدورها المحوري والفعال في تحريك الأموال والتقليل من ظاهرة الاكتناز، كأهم خاصية تمتاز بها البنوك التجارية في أي دولة بصرف النظر عن نظامها الاقتصادي.

والبنوك التجارية كأهم الوسطاء الماليين في الاقتصاد بالمقارنة ببقية البنوك والمؤسسات المالية، وهي التي يتركز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، كما تسعى إلى تحقيق أعلى عائد ممكن وبالمقابل مواجهة الأخطار المحتملة والعمل على التقليل منها.

ولموضوع تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة اقتصادية كانت أو مالية خاصة في الفترة الحالية التي يشهد فيها العالم انهيار وإفلاس العديد من الشركات الأمريكية والأوروبية والتي كان من بين أهم أسباب انهيارها أو إفلاسها التناقض والاختلاف في البيانات المحاسبية الصادرة عن هذه المؤسسات وأدائها الحقيقي وكذلك يكتسي أهمية في ظل الانفتاح على العالم وتوسع المعاملات البنكية، ويعتبر تقييم أداء تقنية فعالة مستعملة في البنوك التجارية كما انه عملية ضرورية وملحة لما يشهده القطاع المصرفي الجزائري من تحولات وإصلاحات، والتي كانت لها اثر على أداء كفاءة مردودية البنوك.

من أجل تحديد أداء الفعلي للبنوك استعملت العديد من المؤشرات والأساليب، أهمها ما يعرف بمؤشرات وأساليب نموذج العائد على حقوق الملكية الذي يعرف بالأسلوب التقليدي ومن بين هذه المعايير والمؤشرات نجد مؤشر العائد والمخاطرة.

ومن هنا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي درجة أداء بنك خليج الجزائر؟

للإجابة على هذه الإشكالية لابد من طرح الإشكاليات الفرعية الآتية:

1. ما المقصود بالبنوك التجارية، وما هي أهم وظائفها ؟
2. ما المقصود بعملية تقييم الأداء ؟
3. هل يمكن الاعتماد على نموذج العائد على حقوق الملكية في تقييم أداء بنك خليج الجزائر؟

من خلال الإشكاليات الفرعية يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تسعى إلى تحقيق الربح وهي عبارة عن وسيط مالي بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز، حيث تقوم بوظيفة قبول الودائع من عند أصحاب الفائض ومنحها لأصحاب العجز في شكل قروض.

الفرضية الثانية:

إن اعتماد قياس وتقييم الأداء من قبل إدارة البنك، يتيح لها إمكانية تحديد الانحرافات وأسبابها وكيفية معالجتها.

الفرضية الثالثة:

يعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية من أهم المؤشرات التي يتم الاعتماد عليها في عملية تقييم الأداء في البنك محل الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

بحكم التخصص الذي ندرسه.

إن التطورات التي يشهدها النظام المصرفي الجزائري الناتج عن توجه البلاد نحو اقتصاد السوق والتي تستدعي ضرورة الاهتمام بعملية تقييم الأداء هي التي دفعتنا بالقيام بهذه الدراسة وكذلك تعتبر عملية تقييم الأداء المحرك الأساسي في الأعمال المصرفية من خلال مراقبة أنشطة البنك وتوجيهه مما يخدم إستراتجية البنك وتحقيق أهدافه.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع بحد ذاته من جهة والذي يتطلب العديد من محاولات الإحاطة بمختلف جوانبه موضوعيا ومنهجيا، ودرجة التعقيد الملازمة للأعمال المصرفية والظروف المحيطة بها والتي تتميز بعدم الاستقرار، ومن جهة أخرى تكمن الأهمية في التعرف على مؤشرات تقييم أداء البنوك، وكذلك تقييم الأداء باستخدام مؤشرات العائد على حقوق الملكية من خلال دراسة حالة بنك خليج الجزائر وتحليل النتائج.

أهداف الدراسة:

1. تقييم أداء البنوك
2. محاولة تحديد معايير تقييم الأداء في البنوك التجارية والتعرف على المؤشرات المستخدمة في ذلك.
3. تطبيق المؤشرات سابقة الذكر في إحدى البنوك التجارية الجزائرية.

منهج الدراسة:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي حيث انصب التركيز في الجانب النظري على المعلومات الخاصة بالبنوك التجارية باعتبارها موضوع الدراسة وكذلك عملية تقييم الأداء ووصف المراحل التي تتم من خلالها، والاعتماد على منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي بهدف معرفة تقييم الأداء المؤسسة المصرفية الجزائرية.

دراسات سابقة:

تعددت وتنوعت الدراسات في موضوع تقييم الأداء في البنوك التجارية في اقتصاديات الدول المتقدمة، وقلت هذه الدراسات في مستوى الدول النامية والعربية، ولا يتسع المجال لسرد جميع الدراسات التطبيقية لكن يمكن ذكر منها مايلي:

1. سارة قدوري، **"دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة التسوية وأشغال الطرق بورقلة خلال الفترة (2012- 2014)"**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير،تخصص مالية مؤسسة، هدفت الدراسة إلى إبراز دور تطبيق أدوات التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية ولخصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

- استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي يوضح لنا نقاط الضعف ونقاط القوة.
- ضرورة تقييم الأداء المالي من خلال أدوات التحليل المالي.

أما بالنسبة لتوصيات فكانت كالتالي:

- التركيز على أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لأنه يوضح لنا نقاط القوة ونقاط الضعف وهذا ما يساعد المديرين في معالجة نقاط الضعف واتخاذ القرارات التصحيحية ومراقبة نشاط المؤسسة.
- يجب على المؤسسة أن تتحكم في حجم استهلاكاتها بما يتماشى مع متطلبات الإنتاج والرفع من رفع من رقم الأعمال.
- انتهاج سياسة استدانة حكيمة تنقص من المصاريف المالية.

2. بريم سفيان،**"تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة دراسة مقارنة بين مجموعة من البنوك الوطنية والخاصة العاملة في الجزائر خلال الفترة(2004-2014)"** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، هدفت الدراسة إلى قياس الأداء المالي بالاعتماد على المؤشرات العائد والمخاطرة في كل من البنوك الوطنية والأجنبية وكذلك مقارنة الأداء المالي لكلا البنكين باستخدام مؤشرات العائد والمخاطرة ومن نتائج هذه الدراسة مايلي:

- نتائج البنوك الوطنية الجزائرية ونتائج البنوك الأجنبية الخاصة متباعدة نسبيا، بحيث حققت البنوك الأجنبية نسب مرتفعة نسبيا لمؤشرات العائد والمخاطرة، فحين حققت البنوك الوطنية الجزائرية نسب العائد والمخاطرة منخفضة، وهذا الاختلاف راجع إلى طبيعة نشاط البنوك والزبائن المتعامل معهم.
- غياب المنافسة بين البنوك التجارية الجزائرية سواء كانت عمومية أو خاصة.

أما بالنسبة إلى التوصيات فهي:

- إعادة النظر في هيكلة البنوك الوطنية وخوصصتها.
- التنويع في مجالات النشاط وخاصة المحفظة المالية أو الاستثمارية.
- القيام بدراسة إحصائية وقياسية لمراقبة التكاليف لكل من البنوك الوطنية والخاصة.

3. خمقاني ياسمينة،**"قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية (2007-2012)"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز كفاءة وفعالية أسلوب التقييم في قياس الكفاءة المصرفية ومن النتائج المتوصل إليها خلال هذه الدراسة: .

- احتكار البنوك العمومية للنشاط المصرفي الجزائري سواء كان بالنسبة للملكية أو بالنسبة للقروض الممنوحة.
- شبكات الاتصالات الالكترونية سواء الهاتف أو الانترنت لا تستعمل لأداء الخدمات المصرفية.
- محدودية كفاءة أداء البنك الوطني الجزائري من حيث تحقيق أعلى عائد ممكن بالاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وبالمراعاة تحقيق اقل تكلفة ومخاطرة، وذلك لعدة أسباب كتمويلها للمؤسسات عمومية متعثرة، كذلك افتقارها لسياسة المفاضلة في التوظيف.

أما بالنسبة للتوصيات كانت كالأتي:

- تنويع مصادر الإيرادات المصرفية وعدم الاعتماد الكلي على الاقتراض والودائع.
- دراسة تكلفة الأعمال والخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك والمفاضلة بينها من منطلق اقل تكلفة وأعلى عائد.
- تتميز البنوك الجزائرية باعتمادها على الأنشطة التقليدية، وفي ظل التحديات التي تفرضها سياسة تحرير التجارة الخدمات المصرفية والمنافسة الشديدة، يجب على البنوك الجزائرية تقديم حزمة كاملة من الخدمات المصرفية تجمع بين التقليدي والمستحدث من المنتجات لزيادة نطاق عملياتها.

هيكل الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول:اشتمل على"عموميات حول البنوك التجارية"الذي بدوره ينقسم إلى مبحثين المبحث الأول البنوك التجارية إذ تناول هذا المبحث مفهوم ونشأة البنوك التجارية، وكذا خصائصها وأنواعها ووظائفها والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، كذلك تم التطرق إلى مميزات البنوك ودورها وكذا علاقتها بالبنك المركزي، أما المبحث الثاني فيتضمن موارد واستخدامات البنوك التجارية والمبادئ التي تحكم أعمالها.

أما الفصل الثاني: تطرقنا فيه إلى" تقييم الأداء في البنوك التجارية" والذي ينقسم بدوره إلى مبحثين،المبحث الأول الذي كان بعنوان مفاهيم عامة حول تقييم الأداء والذي تضمن كل من مفهوم وأهمية تقييم الأداء وأهدافه وعناصره وكذلك قواعد ومراحل تقييم الأداء والصعوبات التي تواجه هذه العملية، أما بالنسبة إلى المبحث الثاني تمحور حول طرق تقييم الأداء باستخدام التحليل المالي حيث تم التطرق إلى عموميات حول التحليل المالي، مفهومه وأهميته وخصائصه وكذا الأطراف المهتمة بهذا التحليل ومجالات استعماله وكذلك تقييم الأداء باستخدام التحليل المالي.

الفصل الثالث: كان بعنوان"دراسة تقييم أداء بنك خليج الجزائر"والذي ينقسم إلى مبحثين، المبحث الأول كان تقديم عام لبنك خليج الجزائر نشأته وتعريفه، خصائصه وأهدافه وكذلك استراتجياته وامتيازاته والهيكل التنظيمي لبنك خليج الجزائر وكذا وظائفه، أما بالنسبة للمبحث الثاني كان تحليل الأداء لبنك خليج الجزائر حيث تم من خلاله التعريف بالنسب المالية المستعملة في الدراسة وتحليل الأداء بنك خليج الجزائر باستعمال نموذج العائد على حقوق الملكية.

الفصل الأول:

عموميات حول البنوك التجارية

تمهـيــد:

يتكون الجهاز المصرفي لأي دولة من مجموعة من المصارف العاملة في هذا البلد،حيث لكل دولة بنك مركزي يقوم بدوره كمصرف للحكومة والذي يختلف عن غيره من المصارف في كونه لا يستهدف الربح، كما له حق الإشراف والرقابة على وحدات القطاع المصرفي.

ومن المؤسسات المصرفية التي يتكون منها الجهاز المصرفي البنوك التجارية باعتبارها من أهم مكوناته وكما أنها تعد من أهم مصادر تمويل القطاعات الاقتصادية، وهذا نظرا لدور الذي تلعبه من خلال تجميع الموارد المختلفة ثم توجيهها إلى أوجه الاستخدام والاستثمار المناسب، وهنالك عوامل كثيرة تؤثر على أداء البنوك وفعاليتها في تعبئة الودائع وجذبها ثم تقديمها في الائتمان والخدمات المصرفية الأخرى، وبالتالي تؤثر على دورها في تمويل الاقتصاد، حيث يمكن القول أن الدور الرئيسي البنوك التجارية هو القيام بمهمة الوساطة بين أصحاب الفائض أو أصحاب العجز.

المبحث الأول:البنوك التجارية.

تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة،كما تمنح القروض بما يحقق أهدافها ويدعم الاقتصاد القومي، بالإضافة إلى مباشرة تنمية الادخار والادخار والاستثمار المالي وما تتطلبه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية.

المطلب الأول:ماهية البنوك التجارية.

تعد البنوك التجارية مؤسسات مالية تتعامل بالائتمان وتسمى أحيانا ببنوك الودائع واهم ما يميزها عن البنوك الأخرى هو قبولها الودائع حيث يتم توظيف جزء كبير من هذه الودائع في شكل قروض والاحتفاظ بجزء منها في شكل احتياطي نقدي.

أولا:نشأة البنوك التجارية.

تعود نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى في اروبا،بالذات حين اقبل التجار والمربين والصاغة في كل من البندقية وبرشلونة على قبول الودائع مقابل شهادات إيداع بمبلغ الوديعة لقاء حصولهم على عمولة، فالبنوك التجارية بدأت بقبول الودائع ثم أصبحت شهادات إيداع تنتقل بين أيادي الناس وتنتقل ملكية الأموال المودعة إلى حامل هذه الشهادة، ومن هنا أصبح أصحاب الودائع لا يقومون بسحب ودائعهم دفعة واحدة بل بنسبة معينة أما باقي الودائع فتبقى مجمدة لديهم، ففكروا في الاستفادة منها وتقديمها إلى الأفراد مقابل حصولهم على فائدة ومن هنا بدأت وظيفة الإقراض مقابل سعر فائدة.

وبهذا اخذ البنك في شكله الأول يدفع فوائد لأصحاب الودائع لتشجيع المودعين على الإيداع، فبعد أن كان الغرض من عملية الإيداع هو حفظ المادة الثمينة(أموال والذهب)من السرقة والضياع، أصبح المودع يرغب في الحصول على فائدة، وهكذا تطور نشاط البنك في مجال تلقي الودائع مقابل فائدة، وتقديم القروض لقاء فائدة كذلك.

كما تطور كذلك نشاط البنوك التجارية، فالبنوك الحديثة لم يتوقف دورها فقط على حراسة ودائع العملاء ومنح القروض وبعمليات الصرف فقط فهي تقوم بهذه العمليات كلها والجديد فيها هو قيامها بمنح قروض من ودائع ليس لها وجود فعلي لديهم، فلقد أصبحت تقوم بخلق الودائع وصنع السيولة، ثم بدأت بذلك تتسع مقدرة البنوك على الإقراض ومنح الائتمان إلى حد بعيد.[1]

ويعتبر بنك برشلونة أقدم بنك في التاريخ تأسس سنة 1401م، ثم ظهر بعده بنك البندقية سنة 1587م وجاء بعد ذلك بنك أمستردام عام 1609م، وبعدها ظهرت البنوك في مختلف بلدان العالم.[2]

[1] سناء مسعودي،تقييم أداء المالي للبنوك التجارية،مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية،تخصص بنوك،جامعة الوادي،2015،ص ص 3-4

[2] سناء مسعودي،مرجع سابق،ص 4

ثانيا:مفهوم البنوك التجارية.

البنوك التجارية عبارة عن:"مؤسسات مالية تتعامل في مجال إقراض الأموال قصيرة الأجل، وتعمل كوسيط مالي بين أصحاب المدخرات (التي تمثل اغلب موارد البنك) والمستثمرين الذين يرغبون في اقتراض هذه الأموال أو الموارد في شكل تسهيلات قصيرة الأجل، والبنوك التجارية في معظمها مؤسسات تجارية خاصة تسعى لتحقيق أقصى قدر ممكن من الربح من خلال تعاملها وبصورة أساسية في سوق الإقراض وعلى الأغلب تكون القروض قصيرة أو متوسطة الأجل.[1]

البنوك التجارية هي:" المؤسسات التي تمارس عمليات الائتمان(الإقراض والاقتراض) حيث يحصل البنك على أموال العملاء فيفتح بها لهم ودائع ويتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل كما يقدم لهم قروضا".

كما يمكن تعريفها على أنها:"مؤسسات نقدية التي تقبل الودائع من طرف الأشخاص أو مؤسسات وتكون تحت تصرف المودع في أي وقت شاء، تبعا للمدة المتفق عليها ونظرا لهذه الميزة أصبح يطلق عليها بنوك الودائع وتأتي هذه البنوك في الدرجة الثانية بعد البنك المركزي، وهذين النوعين من البنوك يشكلان عصب الجهاز المصرفي لأي بلد".2

يمكن تعريف البنوك التجارية بأنها :"مؤسسات ائتمانية وظيفتها قبول الودائع من الأفراد والهيئات تحت الطلب أو لأجل، ثم تستخدم هذه الودائع في فتح حسابات وتقديم قروض ائتمانية بقصد الربح ".

يعرف قانون النقد والقروض في مادته 114البنوك التجارية على أنها: " أشخاص معنوية مهمتها الأساسية والعادية إجراء العمليات الموضحة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون، بحيث تتضمن هذه المواد وصف الأعمال التي كلفت بها البنوك وهي تنحصر فيما يلي:

- العمل على جمع المدخرات من الجمهور.
- القيام بمنح القروض.
- توفير وسائل دفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها.[3]

من هذه التعاريف يتضح أن دور البنوك التجارية ينحصر بصفة أساسية في قبول الودائع ومنح الائتمان وأداء بعض الخدمات المصرفية الأخرى وكذا دورها الأساسي في توفير الأموال لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أطلق عليها بنوك الودائع باعتبارها تتعامل بالائتمان واهم ما يميزها قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية وللبنوك التجارية خصائص مميزة عن باقي المؤسسات المالية وهي على النحو الأتي:

[1] حسن سمير عشيش،التحليل الائتماني،الطبعة الأولى،مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،ص 210

[2] أسماء بلحاج،دور البنوك التجارية في تمويل العمليات الاستثمارية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية،تخصص نقود وبنوك مالية،2013،صص7-8

[3] قانون النقد والقرض،90-10

- معظم أصول البنوك حقوقا على مؤسسات وأشخاص آخرين وتتمثل في قروض أو استثمارات مالية، ديون على الآخرين.
- معظم موارد البنوك حقوقا لمؤسسات وأشخاص آخرين(ودائع وقروض آخرين)، ديون للآخرين.
- البنوك التجارية المؤسسة المالية الوحيدة القادرة على إيجاد أو توليد خصوم ايداعية قابلة لتحويل من شخص إلى أخر أو من مؤسسة إلى الأخرى، ومن ثم تساهم في إدارة وعرض النقود على المجتمع.
- البنوك التجارية تتميز بالقدرة على التوسط بين المدخرين والمستثمرين، كما أنها تخلق أو تولد مصادر تمويل وتعيد إقراضها، وهي بذلك تمارس دورا فعالا في إيجاد الائتمان وتوزيعه بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.
- البنوك التجارية تتميز بخاصية أساسية تتمثل في قدرتها على خلق أو توليد النقود دون المؤسسات الأخرى وذلك من خلال الاقتراض وإعادة الإقراض لمعظم الأموال المقترضة، الأمر الذي ينجم عنه زيادة الودائع.[1]

ثالثا:وظائف البنوك التجارية.

للبنوك التجارية عدة وظائف تقوم بها والتي من خلالها تسعى إلى تحقيق أهدافها حيث تقوم بتقديم نوعين من الوظائف منها التقليدية وأخرى حديثة وهي كالأتي:

1. **الوظائف التقليدية:**وتتمثل فيما يلي:

- **قبول الودائع:**تعتبر الودائع من أهم مصادر التمويل للبنوك التجارية كما أنها تعتبر نوع من الائتمان الذي يمنحه المودع للبنك، ويعني قبول البنك لها التزامه أمام صاحبها بأن يدفع له أي مبلغ في شكل نقود قانونية، ويترتب على عملية الإيداع فتح بما يسمى بالحساب المصرفي، وباعتبارها ابرز الوظائف فهي تحرص دائما على تنميتها فهذا الفتح يحقق لكل من صاحب الوديعة والبنك عدة فوائد فالعميل يمكن أن يستخدم التسهيلات التي يقدمها البنك المتعلقة بتنظيم معاملاته المالية المستقبلية والاستفادة من الخدمات المصرفية كالحصول على دفتر شيكات أو دفتر خاص(دفتر ادخاري) كذلك يحصل على عائد(فائدة)على الأموال المودعة، وتوجد عدة أنواع مختلفة من الودائع من بينها:ودائع لأجل، ودائع الإخطار، ودائع ادخارية، ودائع ائتمانية وغيرها.
- **منح الائتمان:**الائتمان يعني تسليف المال لاستثماره في الإنتاج والاستهلاك وهو يقوم على عنصر الثقة والمدة، فالبنوك التجارية هي عنصر هام في الائتمان فتقوم بمنح القروض

[1] أسماء بلحاج،مرجع سابق، ص 15

سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة، وتقوم البنوك بمنح هذه القروض مقابل ضمان للتجار والمنتجين حيث يقوم البنك بدور الوسيط بين المدخرين والمقترضين.

- **خلق النقود:** تعتبر وظيفة خلق النقود من أهم الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية، حيث أن البنك بإمكانه منح القروض تفوق بكثير قيمة الأموال المودعة لديه، وتحدث عملية خلق النقود الودائع عندما يقوم البنك بإقراض جزء من موارده المتاحة، ثم يقوم المقترض أو المستفيد بإيداع القرض في إحدى المصارف "التي يتكون منها الجهاز المصرفي وتستند عملية خلق الودائع في البنوك التجارية على توفر الثقة من جانب الجمهور المتعاملين من مقدرة البنك بالوفاء بالتزاماتها عند الطلب كذلك لابد من قبول فكرة الأعداد الكبيرة أي توقع وجود تدفق مستمر من إيداعات العملاء يزيد من مسحوبات الودائع في كل لحظة زمنية.[1]

2. **الوظائف الحديثة:** لقد تغيرت نظرة البنوك إلى العمل المصرفي من مجرد تأديتها للخدمات التقليدية إلى القيام بوظائف حديثة وبتوجيهات تتلاءم مع أهدافها المتنوعة، هذه الوظائف تكتسي طابعا من التجديد والاستحداث الناشئ عن اقتحامها مجالات جديدة ترى فيها بقائها ونموها إضافة إلى حصولها على أرباح، ومن هذه الوظائف نذكر مايلي:

- **الاستثمار في الأوراق المالية:** من خلال بيع وشراء الأسهم والسندات تبعا لانخفاض وارتفاع أسعارها ويسمى الاستثمار في هذه الحالة بالاستثمار الغير المباشر.[2]
- **تمويل عمليات التجارة الخارجية:** تلعب البنوك دورا رئيسا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين من خلال فتح اعتمادات مستندية أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية، هذا يعني أن البنوك التجارية تقوم بدور الوسيط في المعاملات الخارجية، وهي عبارة عن بنوك أجنبية تتعامل معها بصفة منتظمة.
- **تحصيل الأوراق التجارية وخصمها:** الأوراق التجارية هي أدوات الائتمان قصيرة الأجل من أهمها الكمبيالة واذونات الخزينة، ويقوم البنك التجاري بتحصيل مستحقات عملائه من الأوراق التجارية من مصادرها المختلفة، كما يدفع ديونهم إلى مستحقيها سواء داخل البلد أو خارجه.
- **إصدار البطاقات الائتمانية:** تعتبر من أشهر الخدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك التجارية خاصة في الدول المتقدمة، ويتيح تقديم الخدمة للمستفدين منها الجمع بين المدفوعات النقدية بمعنى تحويل المستحقات المالية من شخص إلى آخر ومنح أو الحصول على الائتمان.

[1] سناء مسعودي،مرجع سابق،ص ص8-9
[2] أسماء بلحاج،مرجع سابق،ص 19

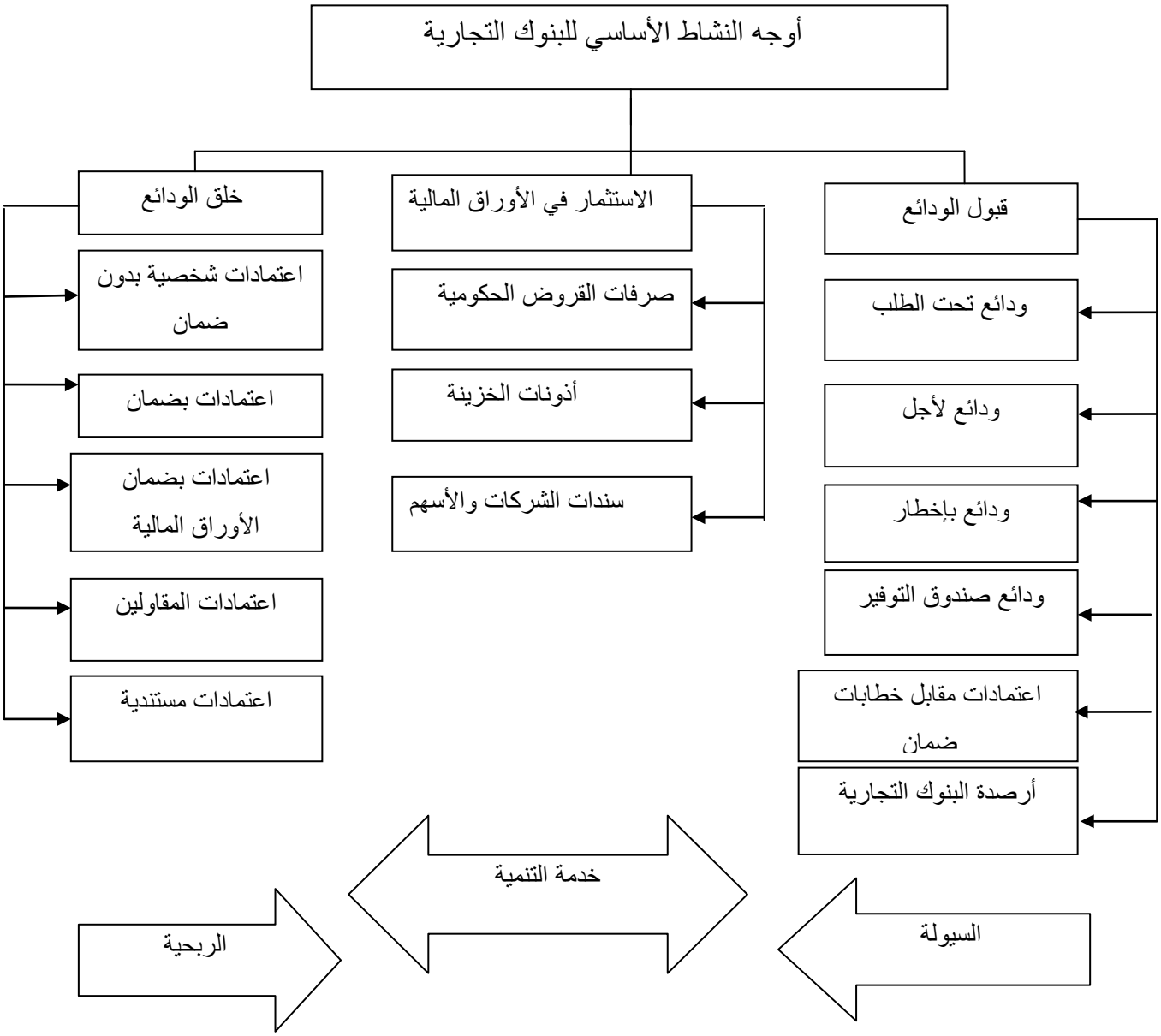
- **القيام بعملية التوريق:** تتمثل عملية التوريق في تحويل الديون أو الأصول المالية غير السائلة مثل القروض المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية قابلة للتداول في الأسواق رأس المال، وذلك ببيع الدين إلى مؤسسة مختصة في إصدار الأوراق المالية، ويلجأ البنك إلى هذه العملية عند حاجته الماسة للسيولة.[1]
- **تحصيل الشيكات:** تعمل البنوك على تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها عن طريق عملية التحويل من خلال غرفة المقاصة، حيث يعتبر الشيك وسيلة لتحريك نقود الودائع أي الحساب الجاري لدى البنوك التجارية سواء بالزيادة أو بالنقصان.[2]
- **التعامل بالعملات الأجنبية:** تتم عملية شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلا أم آجلا وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي أو حسب التنظيم الساري المعمول به في مجال سوق الصرف، وقد تخص عملية تحويل العملة مبالغ محدودة ولأغراض معينة كالدراسة والعلاج.
- **تقديم استشارات ودراسات الجدوى الاقتصادية لحساب الغير:** أصبحت البنوك تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لإنشاء مشاريعهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد وتواريخها.[3]

[1] بلقاسمي سفيان،قياس كفاءة البنوك التجارية الجزائرية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية،تخصص مالية بنوك وتسيير مخاطر،جامعة سعيدة،2014 ص ص 5-6

[2] سناء مسعودي،مرجع سابق،ص 10

[3] سناء مسعودي،مرجع سابق،ص 10

الشكل رقم(1-1):أوجه النشاط الأساسي للبنوك التجارية.



المصدر:مقشيش سالم،دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة وكالة المؤسسة العربية المصرفية حاسي مسعود، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية، تخصص مالية 2013، ص 10

رابعا:أهداف البنوك التجارية.

إن تنظيم وضبط وظائف وأعمال البنوك من شأنه أن يحقق الأهداف التي تسعى لبلوغها حيث أن البنوك التجارية تسعى إلى تحقيق اكبر الأرباح مع توفير السيولة اللازمة مع أخذه بعين الاعتبار عنصر الأمان وتتمثل أهدافها فيما يلي:

1. **الربحية:**إن أول ما تهتم به البنوك التجارية هو تحقيق الربح وتعظيمه ولكي يحقق البنك هذه الأرباح يتوجب عليه توظيف الأموال التي يحصل عليها من مصادر مختلفة يحاول البنك تعظيمها من خلال إيراداته أو تدنية تكاليفه حيث تأخذ الإيرادات شكل الفوائد على القروض التي يمنحها للغير أو عوائد لموجوداته من الأصول المالية بمختلف أنواعها أو العمولات التي يحصل عليها مقابل الخدمات.
2. **السيولة:**السيولة تعني قابلية تحويل الأصل إلى نقد بسرعة وبدون خسارة لمواجهة الالتزامات المستحقة الدفع حاليا أو خلال فترة قصيرة، والسيولة أول ما تهتم به البنوك التجارية من الناحية التشغيلية لان توفرها مرتبط بوجود البنك حيث ينبغي على البنك أن يكون في كامل الاستعداد للوفاء بالودائع تحت الطلب لأنه بمجرد انتشار إشاعة من عدم توفر سيولة كافية لدى أي بنك كفيل أن يزعزع ثقة المودعين في البنك وهذا ما يجعل المودعين يسحبون ودائعهم وبالتالي إفلاس البنك، ولذا يجب على البنك معرفة نمط سرعة الودائع وحركتها وحجمها وفترة مكوثها، وعادة ما يفضل البنك الودائع كبيرة الحجم والثابتة نسبيا، كذلك من خلال معرفة سرعة وسهولة تحويل العملية الائتمانية إلى نقود، فهذه السهولة ترجع إلى قدرة المتعامل بالوفاء بالتزاماته في موعدها أما السرعة فتكمن في قصر اجل العملية.[1]
3. **الأمان:**إن أساس كل عمليات توظيف لأموال البنك هو الثقة بأن الأموال التي يقرضها البنك سوف تعود إليه في الأجل المحدد، لأن البنوك التجارية لا تستطيع استيعاب خسائر تزيد عن قيمة رأس مالها، فأي خسائر من هذا النوع يعني التهام جزء من أموال المودعين وبالتالي إفلاس البنك ولهذا تسعى البنوك التجارية إلى توفير اكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة.[2]

[1] مقشيش سالم،دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية،مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية،تخصص مالية،جامعة ورقلة،2013،ص 4

[2] أسماء بلحاج،مرجع سابق، ص 20

المطلب الثاني:أنواع وخصائص البنوك التجارية ومميزاتها.

تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع متعددة وهذا طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى هذه البنوك كذلك للبنوك التجارية مميزات وخصائص تميزها عن باقي البنوك.

أولا:أنواع البنوك التجارية.

يتكون الجهاز المصرفي في أي مجتمع من عدد من المصارف تختلف وفقا لتخصصها والدور الذي تؤديه في المجتمع ويعتبر تعدد أشكال البنوك من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق، والرغبة في خلق هياكل تمويلية مستقلة تتلاءم مع حاجات العملاء والمجتمع كما أن أنواع البنوك تختلف من دولة إلى أخرى وفقا لنظامها ومدى حاجات الاقتصاد القومي لها.

1. **من حيث نشاطها ومدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:**

أ. **البنوك التجارية العامة:** ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى، وتباشر نشاطها من خلال فروع على مستوى الدولة أو خارجها، وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية، وتمنح الائتمان قصير ومتوسط الأجل، كذلك تباشر كافة مجالات الصرف الأجنبي وتمويل التجارة الخارجية.

ب. **البنوك التجارية المحلية:** ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة مثل مدينة معينة أو ولاية أو إقليم محدد، ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة، وتتميز هذه البنوك بصغر حجمها وينعكس ذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمها.[1]

2. **من حيث حجم النشاط:**

أ. **بنوك الجملة:** ويقصد بها البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

ب. **بنوك التجزئة:** وهي البنوك التي تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى لكنها تسعى لاجتذاب اكبر عدد ممكن منهم وتتميز هذه البنوك بما تتميز به متاجر التجزئة فهي منتشرة جغرافيا وتتعامل بأصغر الوحدات المالية قيمة من خلال خلق المنافع الزمنية والمكانية ومنفعة التملك والتعامل للأفراد، وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توزيع الخدمات البنك من خلال المستهلك النهائي.

[1] أجراد فاطمة،التحليل المالي في البنوك التجارية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في العلوم الاقتصادية،تخصص مالية وبنوك،جامعة البويرة،2015،ص 9

3. من حيث عدد الفروع:

أ. **البنوك التجارية ذات فروع:** وهي تلك البنوك التي تتخذ في الغالب شكل شركات المساهمة كشكلا قانونيا، لها فروع متعددة تغطي اغلب أنحاء الدولة ولاسيما الأماكن الهامة، وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها، حيث يترك للفرع تدبير شؤونه، فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا فيما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك. ويتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الوطني ويخضع للقوانين العامة للدولة كما تقوم بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتقديم القروض قصيرة و متوسطة الأجل، كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي.

ب. **بنوك السلاسل:** نشأت هذه البنوك نتيجة النمو الكبير لحجم البنوك التجارية ونمو حجم الأعمال التي تمولها من اجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع، وتقوم هذه البنوك بفتح سلسلة متكاملة من الفروع وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسة العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة، ولا يوجد هذا النوع من البنوك إلا في الولايات المتحدة الأمريكية.

4. من حيث ملاكها: تشمل مايلي:

أ. **بنوك المجموعات:** وهي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فهي تملك معظم رأسمالها كما أنها تشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها، ولهذا النوع من البنوك طابع احتكاري وقد انتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب اروبا.[1]

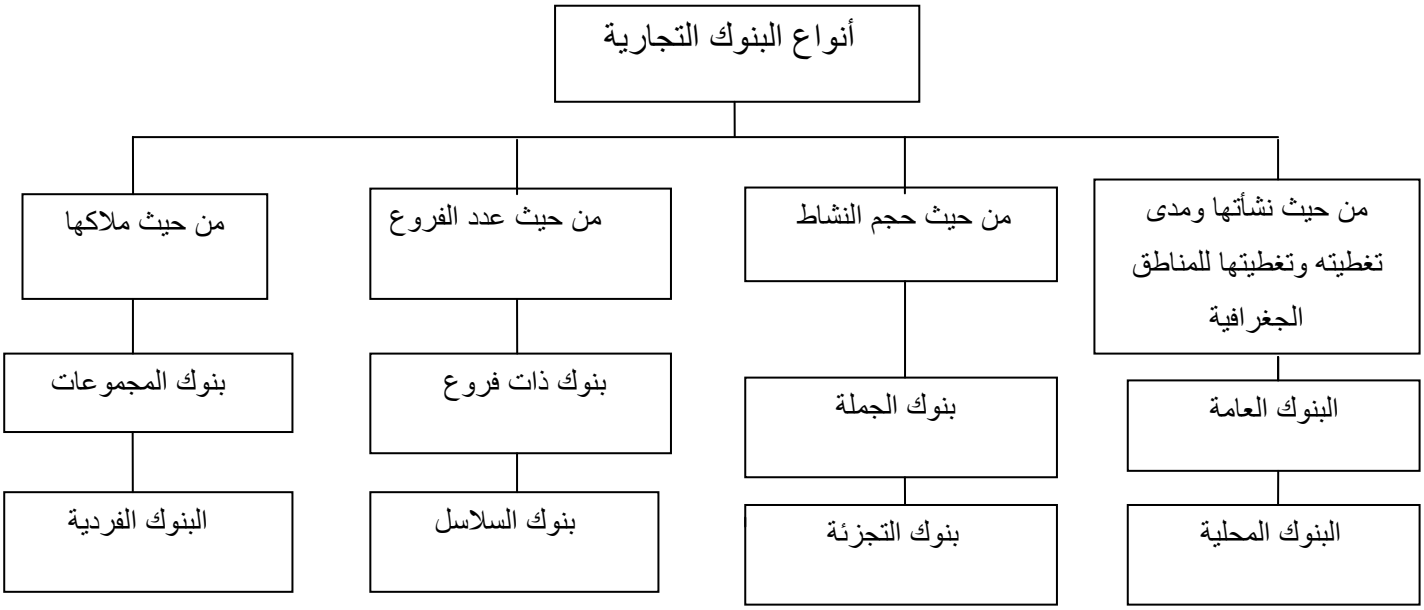
ب. **البنوك الفردية:** هي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص، ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة وتتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها تقوم بتوظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة وغير ذلك من الأصول القابلة لتحويل إلى نقود في وقت قصير وبدون خسائر ويرجع السبب في ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها.[2]

[1] تومي نوال،كفاءة البنوك التجارية الجزائرية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية،تخصص علوم مالية،جامعة المدية، 2013،ص ص 11-12

[2] أجراد فاطمة،مرجع سابق،ص ص 9-10

يمكن اختصار أنواع البنوك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(1-2):أنواع البنوك التجارية.



المصدر:تومي نوال، كفاءة البنوك التجارية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية،تخصص علوم مالية،جامعة المدية،2013،،ص 13.

ثانيا:خصائص البنك التجارية.

يمكن دراسة خصائص البنوك التجارية تبعا لعدة معايير:من حيث حجم البنك، من حيث السوق الذي يخدمه البنك ومن حيث التنظيمات الإدارية المختلفة التي يتبناه البنك وتتمثل أهم الخصائص في:

- **الخاصية الأولى:**تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه، حيث يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال الجهاز المكلف بذلك، في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي.
- **الخاصية الثانية:**تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد.

تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعا لحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحد غير أن تعدد البنوك التجارية في الاقتصاديات رأسمالية المعاصرة لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز والتحقيق نوع من التفاهم والتحالفات الإستراتجية، هذا التركيز

من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه احتكارية على أسواق النقد والمال.[1]

- **الخاصية الثالثة:**تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية.

تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي فالأولى إبرائية غير نهائية، والثانية إبرائية نهائية بقوة التشريع، وتتماثل النقود القانونية في قيمتها المطلقة بصرف النظر عن الاختلاف الزمان والمكان والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات أما النقود المصرفية فتخاطب القطاع الاقتصادي.

- **الخاصية الرابعة:**تسعى البنوك التجارية إلى الربح عكس البنك المركزي.

تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي هو تحقيق اكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد والشركات، هذا الهدف مختلف تماما عن أهداف البنك المركزي والمتمثلة في الإشراف، الرقابة، التوجيه، وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة المالية العليا.[2]

ثالثا:مميزات البنوك التجارية.

تتميز البنوك التجارية عن بقية الوسطاء الماليين الموجودين في الساحة الاقتصادية بعدة فروق سنورد فيما يلي أهمها بالمقارنة مع نوعين من الوسطاء الماليين هما:

1. **التفرقة بين البنوك التجارية وبنوك الأعمال:** يتركز نشاط البنوك الأعمال على منح القروض وإصدار السندات والمشاركة في المشروعات لذلك فإن بعض الدول تحرم على بعض البنوك التجارية الحصول على أنصبة في المشروعات التجارية والمالية والصناعية، لتجنب منافسة بنوك الأعمال وتشابك مجالات النشاط وعلى العكس من ذلك تشجيع بلدان أخرى البنوك التجارية على التوسع في الاستثمار للمساهمة في التنمية الاقتصادية.
2. **التفرقة بين البنوك التجارية والمؤسسات المالية:** إن التفرقة الأولى تاريخيا تتعلق بطبيعة العمليات التي تقوم بها كل من البنوك التجارية والمؤسسات المالية، فالمؤسسات المالية تقوم بعملية الاستثمار بينما تركزت العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية في الائتمان قصير الأجل، وتوشك هذه التفرقة أن تزول في العصر الحديث بسبب توسع نشاط البنوك التجارية.

يرى بعض المختصين في هذا المجال أن فكرة الوديعة المصرفية تقع في قلب التمييز بين البنوك والمؤسسات المالية، إذ أن هذه الأخيرة لا يمكنها فتح حسابات جارية أو لأجل وبالتالي لا يمكنها

[1] منصوري عبد الكريم،محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص تحليل اقتصادي،جامعة تلمسان،ص10

[2] منصوري عبد الكريم،مرجع سابق،ص 10

الحصول على أموال من الجمهور عكس المؤسسات البنكية، وفي المقابل يمكن للمؤسسات المالية القيام بعمليات الإقراض وتسيير وسائل الدفع كبطاقات القرض وشيكات السفر.[1]

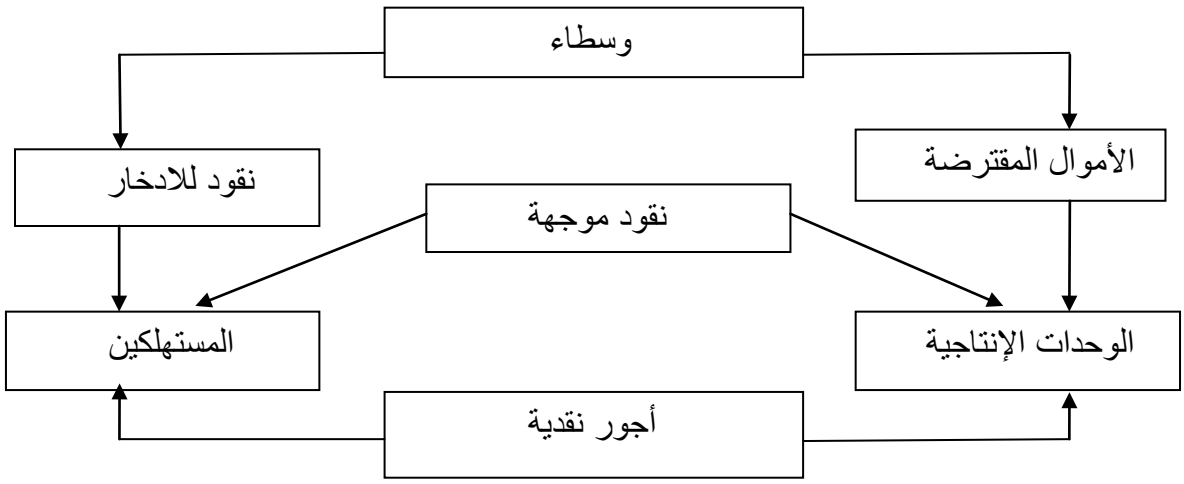
المطلب الثالث:دور البنوك التجارية وعلاقتها بالبنك المركزي.

أولا:دور البنوك التجارية.

تلعب البنوك التجارية دورا أساسيا للأعوان الاقتصاديين، إذ تمثل الوسيط بين العارضين والطالبين باعتبارها مصدرا رئيسيا لتمويل المشاريع الاقتصادية والإنتاجية للمؤسسات، فهي تؤثر تأثيرا قويا في جميع المجالات، وهذا من خلال الأدوار الرئيسية التي تقدمها والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

1. **دور الرقابة:**يعتبر البنك المركزي الأداة الرئيسية لتنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية والتي تحكم في الكتلة النقدية وهذا عن طريق الرقابة، إذ يعمل جاهدا على عدم إحداث التضخم أو تقليص حجم النقد في البلاد.
2. **دور الوساطة:** لتوضيح دور الوساطة الذي يقوم به البنك التجاري سنعرض باختصار الشكل التالي الذي يوضح دورة تدفق الأموال بين الوحدات الإنتاجية وبين جمهور المستهلكين الذي يمثل العاملين في تلك الوحدات ويشير الشكل المذكور إلى أن النقود تتدفق من الوحدات الإنتاجية إلى المستهلكين في صورة أجور نقدية، حيث يقوم المستهلكين باستخدام تلك الأجور في شراء السلع والخدمات التي تنتجها تلك الوحدات.[2]

الشكل رقم(1-3):دور تدفق الأموال.



المصدر:منير إبراهيم هنيدي،إدارة البنوك التجارية،الطبعة الثالثة،مكتب العربي الحديث،الإسكندرية،2000، ص 06

[1] بلقاسمي سفيان،مرجع سابق،ص ص 7-8

[2] منير إبراهيم هنيدي،إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات،الطبعة الثالثة،مكتب العربي الحديث،الإسكندرية، 2000،ص 5

3. **الدور الاستثماري:** تعتبر البنوك من أهم البنوك التي تقدم لزبائنها خدماتها المصرفية دون تمييز، فهي تتيح للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم.[1]

ثانيا: علاقة البنوك التجارية بالبنك المركزي.

عادة ما تتمثل العلاقة بين البنك المركزي والبنوك التجارية في القروض التي يقرضها البنك المركزي أو التسهيلات التي يقدمها لتلك البنوك، لذا يصبح من المتوقع أن تتأثر سياسات البنوك وقراراتها بمثل هذه العلاقة وسوف يتضح فيما بعد أن التسهيلات الممنوحة وحتى القيود المفروضة تعد ذات أهمية للطرفين، حيث يمكن القول أن كلا الطرفين قد وجد في الآخر ضالته لتحقيق الأهداف التي انشأ من اجلها.

1. **تعريف البنك المركزي.**

يعمكن تعريف البنك المركزي على انه:"المؤسسة التي تشغل مكانا رئيسيا في السوق النقد، فهو يقف على قمة النظام المصرفي، وعلى خلاف الأمر بالنسبة إلى البنك التجاري فإن من المسلم به أن الهدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي حتى في الأنظمة الليبرالية ليس هو تحقيق أقصى ربح ممكن، بل خدمة الصالح الاقتصادي العام".

البنك المركزي هو:"أهم مؤسسة تشرف على شؤون النقد ولذلك فإن علاقتها بالحكومة كبيرة لأنه يمثل الأداة الرئيسية التي تتدخل بها الحكومة للتأثير في السياسة النقدية، وهو أيضا وثيق الصلة بالبنوك التجارية حيث يقو بالإشراف والرقابة على نشاطها".

كذلك يعرف على انه:"أعلى السلطات النقدية يقف على قمة الجهاز المصرفي وهو المشرف الأول على السياسة النقدية ويسعى إلى تحقيق أهدافها كما انه يتولى شؤون النقد في الدولة ويقوم بعدة وظائف كالإصدار النقدي والتحكم في حجم وسائل الدفع".

2. **وظائف البنك المر كزي.**

يمكن القول بصفة عامة إن الهدف الرئيسي للبنك المركزي هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وفي دول العالم الثالث يضاف هدف آخر هو التنمية الاقتصادية، ولتحقيق هذه الهداف يمارس البنك مجموعتين من الوظائف هما:

أ. **الوظائف ذات السمعة العامة:** أي التي ترتبط بالاقتصاد القومي ككل، ومن بين هذه الوظائف نذكر مايلي:

- اضطلاع البنك المركزي بمسؤولية موازنة سعر الصرف للعملة القومية.

[1] مقشيش سالم،مرجع سابق،ص ص 11-12

- القيام بعملية السوق المفتوحة التي تتمثل في بيع وشراء الأوراق الحكومية، وذلك بفرض التحكم في كمية النقود المتداولة.[1]
- وضع شروط الائتمان لمجالات محددة من النشاط في مقدمتها النشاط العقاري، والائتمان الذي يحصل عليه المتخصصون في بيع وشراء الأوراق المالية، والائتمان الاستهلاكي الذي يحصل عليه الأفراد بغرض شراء السلع المعمرة كالسيارات، والثلاجات...
- كذلك تمارس البنوك المركزية دور الوكيل المالي للحكومة، حيث تمسك بالحسابات الجارية للحكومة وتسهل جباية الضرائب، كما تتولى مهمة بيع وشراء الأوراق المالية التي تصدرها الحكومة هذا إلى جانب المشاركة الحكومة في مسؤولية نقل النقود داخل الدولة.

وتلعب البنوك المركزية في دول العالم الثالث دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية، وتكوين رؤوس الأموال.

ب. الوظائف التي ترتبط بالبنوك التجارية على وجه الخصوص: ومن بين هذه الوظائف نجد:

- إصدار أوراق النقد.
- إدارة الاحتياطي القانوني.
- تقديم الائتمان للبنوك التجارية.
- تسيير عملية الاقتراض بين البنوك.
- المساعدة في تحصيل الشيكات.
- التوجيه والإشراف على البنوك.

ثالثا:أهداف البنوك التجارية.

إن الهدف الرئيسي للبنوك المركزية لا تقتصر في تحقيق أقصى ربح ممكن، بل تتمثل أهدافه في:

- العمل على سلامة واستقرار النظام النقدي في الدولة.
- العمل على تحقيق أفضل معدلات النمو الاقتصادي.
- تطبيق السياسة النقدية والمصرفية الكفيلة بتدعيم الاقتصاد القومي.[2]

المبحث الثاني:موارد واستخدامات البنوك التجارية والمبادئ التي تحكم أعمالها.

[1] مقشيش سالم،مرجع سابق،ص ص 12-13
[2] مقشيش سالم،مرجع سابق،ص ص 13-14

تتنوع موارد البنوك التجارية من حيث المصادر المتحصل عليها، حيث تمثل هذه الموارد التزاما للبنك اتجاه الغير أما استخداماته فتتمثل في الطريقة أو الكيفية التي من خلالها يشغل البنك الموارد المتاحة لديه من اجل تحقيق الأرباح والعوائد.

المطلب الأول:موارد البنوك التجارية.

تنقسم موارد البنوك التجارية إلى موارد ذاتية وموارد غير ذاتية وهي كالآتي:

أولا:الموارد الذاتية:وتشمل هذه الموارد كل من رأس المال والاحتياطات والأرباح والمخصصات.

1. **رأس المال المدفوع:** وهي عبارة عن مجموع المبالغ التي يدفعه الملاك والمساهمون عند إنشاء البنك ويمثل النواة الأولى لموارد البنك الذي يبدأ به نشاطه بتكوين ما يلزمه من أموال ثابتة ومستلزمات هذا النشاط وما يتطلبه من الإنفاق على تسيير أعماله، ومن المعروف أن رأس المال لا يعد ذا أهمية لموارد البنك التجاري وإنما تكمن أهميته في كونه مصدر ثقة المودعين ولتدعيم مركز البنك في علاقاته مع مراسليه بالخارج، وعادة تضع قوانين البنوك حد أدنى لرأس المال المدفوع للبنك التجاري.[1]
2. **الاحتياطات:**ويقصد بهذه الاحتياطات تلك المبالغ التي تقطع من الأرباح ولا توزع على المساهمين وتوضع جانبا في شكل احتياطي، وذلك بغرض استخدامها في أنشطة معينة للبنك وتنقسم الاحتياطات إلى:

أ. **الاحتياطي القانوني(الإلزامي):** وهو ما يقتطعه البنك من صافي أرباحه كل عام وبنسبة يحددها البنك المركزي وفي الغالب تكون هذه النسبة 10%، ويبقى البنك يقتطع هذه النسبة ويضيفها إلى احتياطاته الإجبارية حتى يصبح هذا الاحتياطي مساويا لرأس المال المدفوع للبنك التجاري، ويعد الاحتياطي القانوني وسيلة للوقاية من أي خسارة قد تنتج عن قيام البنك بعمليات مختلفة.

ب. **الاحتياطي الاختياري:** هو احتياطي يكونه البنك من تلقاء نفسه وبشكل اختياري، وذلك بأن يقتطع نسبة معينة من صافي أرباحه كل عام كاحتياطي اختياري، يودع لدى البنك المركزي لتحقيق هدفين:

- تدعيم المركز المالي للبنك وكسب ثقة المتعاملين.
- لمواجهة أي خسارة طارئة تواجه البنك زيادة على الاحتياطي القانوني، كانخفاض في قيمة الأصول وغيرها.[2]

[1] أجراد فاطمة،مرجع سابق،ص 16

[2] سناء مسعودي،مرجع سابق،ص ص 13-14

ج. **الاحتياطي العام:** وهو احتياطي آخر يقتطعه البنك من صافي أرباحه بنسبة معينة، لمواجهة أي خسارة قد يتعرض لها، تزيد عنا لاحتياطي القانوني والاختياري.[1]

3. **الأرباح الغير الموزعة:** وتسمى أيضا بالأرباح المدورة، وهي أرباح غير موزعة من السنوات السابقة وسميت بالأرباح المدورة لأن المصرف يجمعها كل عام ويضيفها إلى الميزانية بشكل دوري.

وهكذا فإنه كلما ارتفعت نسبة رأس المال والاحتياطي إلى الودائع كلما قل الخطر الذي يتعرض له المودعين في فترات الضيق المالي والأزمات، ومع ذلك فإن الموارد الذاتية للبنك التجاري تحتل دائما نسبة صغيرة من مجموع موارد البنك، فالمورد الأساسي للبنك هو من الودائع على اختلاف أنواعها.[2]

4. **المخصصات:** وتستخدم المخصصات في تعديل الأصول لتجعلها مماثلة لقيمتها الحقيقية في تاريخ أعداد الميزانية، طبقا للأسس التقييم المتعارف عليها، ومن أمثلة على المخصصات نجد:مخصصات الديون المشكوك فيها، مخصصات الاستهلاك، مخصصات هبوط أسعار الأوراق المالية.

ثانيا:الموارد الغير ذاتية: تتمل الموارد الغير الذاتية فيما يلي:

1. **الودائع:** تمثل الودائع المصدر الرئيسي لموارد البنك ويمكن تصنيفها إلى الأنواع التالية:

- **ودائع التوفير:** هي المبالغ التي يدخرها صغار المدخرين وتلجأ إليها البنوك لتشجيع ذوي الدخل المحدود على الادخار، وفي نفس الوقت تكون مصدرا من مصادر البنك، وإجراءات الإيداع والسحب على هذا النوع يكون أسهل ولكن معدل الفائدة عليها يكون اقل مقارنة بالودائع الأخرى.
- **الودائع الجارية:** وتعرف كذلك بالودائع تحت الطلب، حيث أن الزبون يستطيع أن يسحبها في أية لحظة من الزمن وبدون إخطار البنك بذلك، وهي ودائع لا تدفع علنها فوائد.
- **الودائع لأجل:** وتكون لأجل محدد ولا يمكن سحبها قبل انتهاء المدة، وتدفع البنوك فوائد لأصحاب هذه الودائع.
- **الودائع بإخطار:** هذه الودائع تكون عليها فائدة، لكن يتعين على صاحبها أن يخبر البنك قبل سحبها بزمن معين، والفائدة تكون أعلى مقارنة بالودائع الأخرى.[3]

[1] سناء مسعودي،مرجع سابق،ص 14
[2] أجراد فاطمة،مرجع سابق،ص 17
[3] سناء مسعودي،مرجع سابق،ص 14

2. **الأرصدة الدائنة للبنوك المحلية والمراسلون:** وتشمل الأرصدة الدائنة للبنوك المحلية سواء التجارية أو المتخصصة، وكذلك الأرصدة الدائنة للبنوك والمراسلين بالخارج، والناتجة عن التعامل المصرفي فيما بينهم.
3. **موارد من البنك المركزي والبنوك الأخرى:** يعتبر البنك المركزي مصدرا أساسيا من مصادر تمويل البنوك التجارية، عن طريق تقديم قروض لها بضمان أصولها أو بإعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية، وتعتبر هذه العملية من الوظائف الأساسية للبنك المركزي التي يلتزم بأدائها لهذه البنوك في وقت الأزمات أو العسر المالي، وهذا لا يعني التزام البنك المركزي بتمويل نشاطات هذه البنوك، ولكن المقصود بقيامه بمهمة تقديم العون المالي لها هو توفير القدر اللازم لها من الأموال النقدية السائلة للوفاء بالتزاماتها اتجاه المودعين في أوقات الأزمات الاقتصادية فقط، وذلك للحفاظ على النظام المصرفي وحمايته من الانهيار في هذه الظروف، كذلك من اجل توفر العلاقات بين البنوك التجارية الأخرى العاملة معه في حقل النشاط المصرفي.

المطلب الثاني:استخدامات البنوك التجارية.

أولا:القروض: تمثل القروض أهم استخدامات البنوك التجارية لمواردها ويمكن تصنيفها إلى الأنواع التالية:

1. **قروض طويلة الأجل:** هو الائتمان التي تفوق مدته سبعة سنوات، وهذا النوع من القروض موجه لتمويل الأصول الثابتة، أي الاستثمارات الثقيلة كالمباني والمعامل والتجهيزات الضخمة...الخ أي الاستثمارات التي فترة اهتلاكها تتجاوز سبعة سنوات، وهذا النوع يمكن أن يصل في بعض الأحيان إلى عشرون سنة أما الضمانات المقدمة لهذا النوع من الائتمان فهي الرهن الرسمي بالدرجة الأولى، الرهن العقاري، والرهن الحيازي، أما الفائدة لهذا النوع من القروض فتحددها السلطات المعنية.
2. **قروض متوسطة الأجل:** هذا النوع من القروض تزيد فترته عن السنة وتقل عن العشرين سنة، فبعد أن كان يقتصر التعامل المالي على التمويل قصير الأجل، اتجهت البنوك التجارية إلى تمويل المشروعات والمنشآت بقروض متوسطة الأجل تصل إلى خمس سنوات وغالبا ما يتم هذا النوع من القروض في شكل أقساط يتم تحديد مواعيد استحقاقها وقيمتها في شروط عقد الإقراض، ويكون سعر الفائدة فيها أعلى من سعر الفائدة في للقروض متوسطة الأجل.[1]

[1] سناء مسعودي،مرجع سابق،ص 15

3. **قروض قصيرة الأجل:** هي نوع من أنواع القروض التي لا يتجاوز أجلها السنة، ويشكل هذا النوع من القروض الجزء الأكبر من أنواع القروض التي تقدمها البنوك التجارية، ويتم الوفاء بها مع نهاية العملية التي استهدفت تمويلها، وله عدة صور أهمها:الخصم، تسهيلات الصندوق، القرض الموسمي الذي يمنح للمؤسسات التي تقوم بنشاط موسمي وليس هناك خطورة من زيادة هذا النوع من القروض في المجتمع لأنه لا يتجاوز اجلها السنة حيث يدل التوسع فيها على زيادة مستوى النشاط الاقتصادي.

ثانيا:المستحقات على المصارف: وتتمثل هذه المستحقات في السندات الحكومية المضمونة بواسطة الحكومة وكذلك الأوراق المالية الأخرى مثل الأسهم والسندات التي تصدرها المشروعات والمؤسسات غير الحكومية المختلفة حيث أن استثمار البنوك التجارية لجزء من مواردها في مثل هذا النوع يعطيها عائد مرتفع نسبيا، إلا أن هذا النوع من الأصول المالية تتوقف درجة سيولته على مدى نمو واتساع وتطور السوق المالي، فكلما كان هذا الأخير واسعا ونشطا أصبح الاستثمار فيه مناسبا وأكثر استقرارا في مستويات أسعار هذه الأوراق.

ثالثا:الأرصدة النقدية الجاهزة: تتمثل في النقود الموجودة في صندوق البنك ولدى البنك المركزي والغرض منها مواجهة عملياته اليومية، ويحتفظ بها البنك كاحتياطات أولية ولا يترتب على وجودها أي عائد وان كانت اعتبارات الأمان هي السبب في وجودها.

رابعا:الأصول الثابتة: على الرغم من أهمية الدور الذي تلعبه هذه الأصول في أعمال البنوك التجارية، إلا أن دورها يعتبر ثانويا في أنشطة البنوك التجارية بالمقارنة مع دورها في المشروعات أخرى.

خامسا:الأوراق الحكومية قصيرة الأجل: وتكون عادة في شكل اذونات الخزينة، وهي عبارة عن سندات تصدرها الحكومة وتقدمها إلى البنك التجاري مقابل حصولها على قرض من هذا الأخير تتميز بتوفر الضمان في استرداد قيمتها مع تحقيقها لعائد مقبول، ويكون البنك المركزي على استعداد دائم لتحويل قيمتها إلى نقود حاضرة.[1]

سادسا الأوراق التجارية القابلة للخصم: تعتبر خصم الأوراق التجارية من أهم المجالات إلتي يستثمر فيها البنك التجاري، وذلك للحصول على نقود حاضرة مقابل التنازل عن جزء من قيمة الورقة التجارية التي لم يحن تاريخ استحقاقها بعد، إذ يقوم البنك التجاري بتقديم قيمة الورقة إلى الزبون مقابل حصوله على عمولة والمتمثلة في سعر الخصم، ويحتفظ بالورقة التجارية حتى موعد استحقاقها، كما يستطيع إذا ما احتاج إلى سيولة أن يقوم بإعادة خصم بعضها لدى البنك المركزي مقابل سعر إعادة الخصم ويكون اقل من السعر الذي حصل عليه من العملاء.

[1] سناء مسعودي،مرجع سابق،ص ص 16-17

وتقبل البيئة التجارية على التعامل بهذه الأوراق (الكمبيالة والسند الاذني) كأداة لتسوية الديون، نظرا لسهولة تحويلها إلى نقود قبل حلول أجل الوفاء بتقديمها للخصم لدى البنوك، ويقصد بالخصم دفع البنك لقيمة الورقة التجارية قبل موعد استحقاقها بعد خصم مبلغ معين يمثل فائدة القيمة المذكورة عن المدة بين تاريخ الخصم وميعاد الاستحقاق مضاف إليها عمولة البنك ومصاريف التحصيل، فيسمى سعر الفائدة الذي تخصم بمقتضاه بسعر الخصم.

المطلب الثالث:المبادئ التي تحكم أعمال البنوك التجارية.

توجد عدة مبادئ هامة تلتزم بها البنوك لأداء وظائفها، وذلك لاكتساب ثقة المتعاملين وتنمية معاملاتها ومن بين أهم هذه المبادئ نجد مايلي:

أولا:السرية:إن المعاملات بين البنك وعملائه تقوم على الثقة المطلقة، فالمودع عندما يودع أمواله لدى البنك والتي تعتبر جزء من خصوصياته، فلا يجوز للبنك أن يذيعها أو يفشيها وإلا انصرف عنه المودعين وهذا يمس بصمعة البنك، كذلك بالنسبة للمقترضين عندما يلجؤون إلى البنك عند حاجتهم للقرض، فلا يجوز للبنك إذاعة ذلك لأنها تضر بسمعة وتزعزع ثقة المتعاملين معه، لهذا فالتزام البنك بالسرية التامة في معاملاته تعتبر شيء مهم للحفاظ على سمعته، كذلك هو التزام عام تقتضيه أصول المهنة وظروف معاملاته التي تتسم بالحساسية فائقة الحد، ولا يجوز للبنك أن يمد معلومات وبيانات لأي شخص كان عن احد المتعاملين معه إلا بإذن هذا الأخير، ويستثني الالتزام بمبدأ السرية عند طلب جهة رقابية عامة في الدولة بيانات عن احد المتعاملين مع البنك.[1]

ثانيا:حسن المعاملة: إن المعاملة الحسنة التي يلقاها عميل البنك من العاملين فيه هي الأساس في تحويل العميل إلى عميل دائم وهي التي تجتذب اكبر شريحة ممكنة من العملاء، بالرغم من أن الخدمات التي تقدمها البنوك واحدة فواجب البنك هنا اختيار العاملين فيه والاعتناء بهم وتدريبهم بما يمكنهم من تقديم خدمات مصرفية ممتازة إلى عملائه، ويجب أن يكون المصرفي صريحا وحازما في عمله، كما يجب أن يتصف بالشجاعة التي تجعله يقول لا دون حرج مهما كانت العلاقة الشخصية التي تربطه بالعميل أي الابتعاد عن التحيز أو التفرقة بين العملاء أثناء عمله كذلك يجب أن يتسم بالبشاشة التي تحبب الناس إليه.

ثالثا:الراحة والسرعة: إن إحساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك يغريه على كثرة التردد عليه والتعامل معه لهذا تسعى البنوك إلى توفير اكبر قدر ممكن من الراحة للعملاء كإعداد أماكن مناسبة لاستقبالهم لقضاء وقت الانتظار وكذلك السرعة في تقديم الخدمة شيء مهم بالنسبة للعميل، فالمتردد على البنك يهمه أن ينصرف في أسرع وقت مهما كانت الراحة التي يتمتع بها أثناء الانتظار، لهذا يجب أن توضح الإجراءات الروتينية للعمل داخل البنك، بحيث تكفل الخدمة السريعة للعملاء دون تعقيدات مما يساعد كذلك على الراحة والسرعة في انجاز الأعمال داخل البنك هو استخدام الأجهزة الحديثة التي تهتم

[1] سناء مسعودي،مرجع سابق،ص 18

باستخراج البيانات المعقدة في لحظات وتحقق الدقة في تلك البيانات، وتساعد على حفظ المستندات بالأسلوب السليم مما يمكن من استخراج ما يلزم في اقصر وقت ممكن، وتتيح الاتصالات السريعة مع الفروع والمراسلين.

رابعا:كثرة الفروع: إن البنوك عامة والتجارية خاصة تسعى دائما إلى توسيع نشاطها وذلك بفتح فروعها لها في المناطق التي تأمل أن يغطيها نشاطه، وكثرة الفروع في المناطق الجغرافية مختلفة يعود بفوائد كثيرة بالإضافة للفوائد المذكورة سابقا منها:

- تسيير وتسهيل على عملاء البنك إجراء معاملاتهم وذلك من ناحية الوقت والمال.
- البنك ذا الفروع الكثيرة يتميز بمزايا المشروعات الكبيرة فيتمكن من تقسيم العمل على نطاق واسع، ويقل عنده الاحتياطي النقدي اعتمادا على تبادل المساعدات بين الفروع.
- توزيع المخاطر التي يواجهها البنك على جهات مختلفة، فمثلا إذا كسدت صناعة ما في منطقة الجغرافية معينة فإن هذا الكساد لا يؤثر إلا على الفرع الموجود بهذه المنطقة وحده، وبالتالي يمكن تعويض خسارة هذا الفرع بالأرباح الناتجة عن عمليات فروع أخرى.
- السهولة والسرعة وقلة التكاليف التي يتحملها البنك عند تحويل النقود من جهة إلى أخرى، وذلك بعدم الاستعانة بالمراسلين ومنحهم عمولات عن عمليات التحويل.[1]

[1] سناء مسعودي،مرجع سابق،ص ص 18-19

الخلاصة.

لم تعد نشاطات البنوك التجارية محصورة في نطاق ضيق يتكون من مجموعة من المتعاملين فقط، بل أصبحت عمليات يومية تهم قطاعات واسعة من أفراد ومؤسسات ومنظمات، وتتزايد أهميتها يوم بعد يوم بسبب ما يشهده الاقتصاد من تحولات عميقة، وفي ظل هذه التحولات تلعب البنوك التجارية دورا أساسيا نظرا لما تقوم به في سبيل توفير الظروف الملائمة التي تسمح لهذا الاقتصاد بالتطور، كذلك يتمثل دور هذه البنوك التجارية في القيام بدور الوساطة بين المدخرين والمقترضين كما أن لها دور هام في خلق النقود وهي الوظيفة التي ينفرد بها عن باقي الوسطاء الماليين.

على العموم فإن نشاط البنوك التجارية تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف وهي تعظيم الربحية، وتوفير أقصى حد من السيولة وتحقيق الأمان للمودعين وتلعب هذه الأهداف دورا هاما في تشكيل سياسة البنك التجاري في مجال تقديم القروض كما يلاحظ على هذه الأهداف التعارض الواضح فيما بينها فمثلا زيادة السيولة يمكن أن تكون هدفا مرغوبا فيه من طرف المودعين بينما له اثر عكسي على الربحية مما لا يرضي ملاك البنك، لهذا يسعى البنك إلى التوفيق بين أهداف المودعين وأهداف البنك.

الفصل الثاني:

تقييم الأداء في البنوك التجارية

تمهيد:

إن المؤسسة المالية في إيطار سعيها لتحقيق مجموعة من الأهداف والغايات، تقوم بوضع خطط وسياسات وبرامج توضح وترسم للمؤسسة الطريق الكفيل بتحديد كيفية إدارة مواردها المالية بالشكل الأمثل والرشيد وكذلك استخدام هذه الخطط لمتابعة نتائج أعمال هذه المؤسسة من خلال تقييم الأداء الذي يعتبر محورا أساسيا لها، فالرغبة في تحقيق ذلك يتطلب تحليل شامل لأوجه النشاط لكي يتخذ أساسا لتقييم الأداء المؤسسة ونظرا لأهميته الكبيرة باعتباره عملية ضرورية لابد من القيام به، ويكون تقييم الأداء بعدة أساليب من بينها التحليل المالي حيث يعتبر التحليل المالي تقنية من تقنيات التسيير المالي كما انه يعتبر من بين أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي، فهو يهدف إلى تشخيص وتحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من اجل العمل على تحسينها وتطويرها والكشف عن نقاط الضعف والعمل على تصحيحها أو التخلص منها ويمكن اعتباره نقطة بداية لأية سياسة مستقبلية وهذا من خلال دراسة وتقييم نشاط المؤسسة المالية.

المبحث الأول:تقييم الأداء في البنوك التجارية.

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد من مختلف أنواعها فلا يمكن استغلالها إلا عن طريق إدارة رشيدة ومتطورة وجيدة، ولا تستطيع هذه الإدارة معرفة ما حققته من نتائج وما ضيعته من فرص ومن اجل تحديد خططها المستقبلية إلا عن طريق تقييم أدائها.

المطلب الأول:مفهوم وأهمية تقييم الأداء.

تقييم الأداء عبارة عن عملية متابعة مدى تحقيق المؤسسة للخطط التي رسمتها، ويمكن قياسه باستعمال عدة أساليب وذلك لتمكين المسيرين من الإشراف على تلك الخطط ومراقبتها.

أولا:مفهوم تقييم الأداء.

يعرف تقييم الأداء على انه:"مرحلة من مراحل العملية الإدارية، يحاول فيها مقارنة الأداء الفعلي باستخدام مؤشرات محددة وذلك من اجل الوقوف على النقص أو القصور في الأداء وبالتالي اتخاذ القرارات اللازمة والمناسبة لتصحيح هذا القصور".

كما يعرف على انه:" تشخيص لنقاط القوة والضعف، بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء وصياغة المخطط قرارات إدارة أصول وخصوم المصرف".

تقييم الأداء هو:"جميع العمليات والدراسات التي ترمي إلى تحديد العلاقة بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها في المؤسسة مع دراسة تطور هذه العلاقة خلال فترات زمنية متباعدة أو فترات زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات والتحقق من الأهداف بالاستناد إلى مقاييس ومعايير معينة".[1]

يعرف تقييم الأداء على انه:"إحدى الحلقات المهمة في العملية الإدارية الشاملة، تعتمد على استخدام مجموعة من المؤشرات والمقاييس لفحص مدى تحقيق الوحدة الاقتصادية لأهدافها الموضوعة وتحديد الانحرافات الايجابية والسلبية، ومعرفة أسبابها واقتراح المعالجة المناسبة لها".

كما يعرف أيضا على انه:"عملية تحديد درجة الانطباق عدد من المعايير الأدائية والإدارية على شخص أو مجموعة من خلال نظام علمي ممنهج يشمل وضع أسس و قواعد خاصة تراعي مختلف التخصصات والخبرات وطبيعة العمل، وحوصلة هذه العملية تكون الإطار الاستراتجي العام للمنظمة والأهداف طويلة المدى التي تعكس التوجه المستقبلي للمؤسسة".[2]

كذلك يعتبر تقييم الأداء:"مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه فعلا وبيان الانحرافات والأسباب وطرق معالجتها علميا وعمليا لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية وفقا لنظام معلومات متطور يخدم الإدارة والتخطيط ورفع كفاءة العاملين".

[1] سفيان بريم،تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية،تخصص مالية وبنوك،جامعة ورقلة،2016،ص 3

[2] سناء مسعودي،مرجع سابق،ص 27

تحصل البنوك التجارية على مواردها المالية من مصادرها، وتقوم بتوزيعها على استخداماتها بشكل منظم يضمن لها اكبر عائد، هذا الأخير يختلف من بنك إلى أخر نتيجة عدة اعتبارات من بينها اختلاف العمليات المصرفية وكذا السياسات والاستراتجيات المتبعة أي أن هناك بنوك ذات أداء مرتفع وأخرى منخفضة الأداء وعلى هذا الأساس وجدت مفاهيم مختلفة لتعريف تقييم الأداء حيث يعرف على انه:

دراسة وتحليل أداء العامل لعمله وملاحظة سلوكه وتصرفاته أثناء العمل وذلك للحكم على مستوى كفاءته في القيام بأعماله الحالية والحكم على إمكانية نمو وتقدم الفرد في المستقبل، وتحمل لمسؤوليات اكبر وترقيته لوظيفة أخرى.

تقييم الأداء يعني التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة.[1]

من خلال التعاريف نستنتج أن تقييم الأداء هو مجموعة من الإجراءات التي تمكننا من الحكم على النتائج المتوصل إليها ومدى مطابقتها مع الأهداف المسطرة.

ثانيا:أهمية تقييم الأداء.

تتلخص أهمية تقييم الأداء فيما يلي:

- زيادة فرص الوصول لمصادر التمويل الخارجي الذي يقود بدوره إلى فرص الاستثمارية اكبر، ونمو وارتفاع في نسبة استخدام واستغلال العمالة الموجودة.
- انخفاض تكلفة رأس المال والتي ترتبط قيمة المؤسسة مما يجعل الاستثمار أكثر جذب للمستثمرين والعملاء.[2]
- أداء تشغيلي أفضل ناجم عن تخصيص أفضل للموارد المتاحة.
- خفض وإمكانية التحكم في الأزمات المالية التي تصيب المؤسسة.
- بناء علاقة أفضل مع كل أصحاب المصالح مما يساعد على تحسين العلاقات مع كل من المجتمع المحلي والدولي.
- تقديم معلومات مفيدة من خلال التقارير، بما يمكنهم من اتخاذ القرارات السليمة وفي الوقت المناسب.
- تساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مراكز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف والمراقبة.[3]

[1] نقاميش نور الهدى،تقييم أداء البنوك التجارية التجارية،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص مالية،جامعة المدية،2017،ص 30

[2] سفيان بريم،مرجع سابق،ص 4

[3] سفيان بريم،مرجع سابق،ص 4

ثالثا:أهداف تقييم الأداء.

- متابعة تنفيذ أهداف البنوك التجارية المحددة مسبقا، الأمر الذي يتطلب تنفيذ الأهداف المحددة كما ونوعا وضمن الخطة المرسومة والمدة المحددة لها ويتم ذلك وفقا للبيانات والمعلومات المتوفرة على سير الأداء.
- الكشف على مواطن الخلل والضعف في نشاط البنوك التجارية للموارد المتاحة بالصورة المثلى وتحقيق أقصى عائد بأقل تكلفة ممكنة في ضوء الموارد المتاحة تلك.
- توضيح المسار المالي للبنك لمعرفة جوانب القوة وتدعيمها وجوانب الضعف ومعالجتها.
- إبراز مدى قدرة البنك على استيعاب الخسائر الناتجة عن الاستثمار في الأصول.
- معرفة مدى سلامة السياسات والاستراتجيات المتبعة جلال السنة المالية، كذلك السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء والرفع كفاءته.
- تقديم قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء البنوك التجارية.[1]

رابعا:عناصر تقييم الأداء.

من أهم عناصر تقييم الأداء نجد مايلي:

1. **الكفاءة:**إن مفهوم الكفاءة يتصل بالتوازن بين كمية الموارد المستخدمة في المؤسسات كمدخلات وبين كمية النتائج المحققة في المخرجات، باعتبار أن المؤسسة أداة تحويل المدخلات إلى مخرجات حيث نرى أن الكفاءة هي الحصول على ما هو كثير نظير ما هو اقل، أي إبقاء التكلفة في حدودها الدنيا والأرباح في حدودها القصوى.[2]
2. **الفعالية:**تتمثل في السبل الكفيلة باستخدام الموارد البشرية والمادية والمالية والمعلوماتية استخداما قادرا على تحقيق الأهداف والنمو والتطور.
3. **الإنتاجية:**وتتمثل في مدى جودة تجميع الموارد في المؤسسة، واستغلالها لتحقيق مجموعة من النتائج، وهي تسعى للوصول إلى أعلى مستوى للأداء بأقل قدر من الإنفاق للموارد.
4. **الجودة:**هي قدرة المنتج على تلبية حاجات المستهلكين وبأقل تكلفة.

[1] نقاميش نور الهدى،مرجع سابق،ص 31
[2] سناء مسعودي،مرجع سابق،ص 28

المطلب الثاني:قواعد ومراحل عملية تقييم الأداء.

تعتبر عملية تقييم الأداء من العمليات الهامة داخل المنظمة على جميع مستوياتها إبتداءا من الإدارة العليا وانتهاء بالعاملين في الأقسام والوحدات، ولكي تتحقق عملية التقييم يتطلب وجود قواعد ومراحل يجب الالتزام بها من اجل تفادي مجموعة من الأخطاء التي قد تحدث أثناء أو بعد عملية التقييم.

أولا:القواعد الأساسية لتقييم الأداء:

1. **تحديد الأهداف:**هي الخطوة الأولى في عملية تقييم الأداء لذا يجب على المؤسسة تحديد أهدافها ودراستها قصد التعرف على مدى دقتها وواقعيتها، ولا يقتصر الأمر على الهدف العام للوحدة الاقتصادية إنما تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها، والتي تصنف إلى أهداف قصيرة مدى وطويلة المدى وأهداف رئيسية وأخرى فرعية.
2. **وضع الخطط التفصيلية لانجاز العمل:**بعد تحديد الأهداف الواجب تحقيقها مستقبلا، يتم وضع الخطط التفصيلية للعمل لكل مجال من مجالات النشاط، بحيث تعكس السياسات الخاصة بالموارد اللازمة وكيفية الحصول عليها من ناحية، ومن ناحية أخرى يتم تحديد الكيفية التي تستخدم بها تلك الموارد بشكل يحقق أقصى عوائد ممكنة.
3. **تحديد مراكز المسؤولية:**حيث يتم وضع لكل قسم من أقسام البنك مسؤول خاص من اجل الرقابة والإشراف في عملية تقييم الأداء هنا يتطلب إيضاح اختصاصات كل من مراكز المسؤولية، وكذلك تبيان العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز يبعضها البعض، ومدى تأثير نشاط كل مركز على الأنشطة مراكز الأخرى، كما يسهل ركن تحديد مراكز المسؤولية في عملية الكشف عن الانحرافات وتفسيرها بغرض التعرف على أسبابها والمراكز المسؤولة عنها.[1]
4. **تحديد معايير ومؤشرات واضحة للأداء:**وتتمثل في تحديد المعايير التي يتم على أساسها تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية بأكملها أو على مستوى مراكز المسؤولية فيها، وهي أكثر صعوبة في الوقت نفسه وهذا في ظل وجود عدة معايير تؤخذ بعين الاعتبار عند المفاضلة بينها، مثل وجوب تحديد ماهية المعايير المختارة، كذلك اختيار المعايير المناسبة لدراسة مستوى الأداء، كما تختلف هذه المعايير من وحدة إلى أخرى وهذا حسب طبيعة نشاط كل وحدة.

ثانيا:مراحل تقييم الأداء: يمكن حصر مراحل التقييم الأداء في خمسة مراحل أساسية مكملة لبعضها البعض وتتمثل فيما يلي:

1. **جمع المعلومات الضرورية:**حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفير البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات اللازمة لحساب النسب والمعايير المطلوبة لعملية نشاط المؤسسة حيث تعتبر

[1] سناء مسعودي،مرجع سابق،ص ص 28-30

المعلومات شيء ضروري وموردا أساسيا في عملية تقييم الأداء، لذلك يجب أن تتوفر المعلومات بجودة عالية وفي الوقت المناسب، ويمكن الحصول على هذه الخيرة من خلال ثلاث مصادر:

- **الملاحظة الشخصية:** تعتبر من أقدم الوسائل للحصول على المعلومة، غير أنها توجد فيها عدوة عيوب كعدم قدرتها على تقديم معلومات كمية ودقيقة فضلا عن الوقت الكبير التي تحتاجه الطريقة.
- **التقارير الشفوية:** تتمثل في سلسلة من المحادثات واللقاءات التي تكون بين الرئيس ومرؤوسيه حيث يتم من خلالها التعرف على أهم الانجازات والمشاكل التي تعترض مختلف الأعمال وعموما هذا المصدر من المعلومات أحسن من الملاحظة الشخصية من حيث كم المعلومات وصحتها.
- **التقارير الكتابية:** تقدم التقارير الكتابية معلومات ومعطيات كاملة في شكل إحصاءات مفصلة ولها عدة أنواع وصفية والبعض الآخر إحصائية، ومن مصادر المعلومات الكتابية نجد: جدول حسابات النتائج، الميزانية....الخ.

2. **قياس الأداء الفعلي:** هي المرحلة الثانية من عملية تقييم الأداء، حيث تمكن هذه المرحلة المؤسسة من قياس كفاءاتها وفعاليتها، وذلك من خلال اختيارها لمجموعة من المؤشرات والمعايير وعليه فان قياس الأداء يهدف إلى التشخيص ويمكن أن يتبنى من خلاله الانحرافات إن وجدت.[1]

3. **اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم:** إن نشاط المؤسسة يركز على ضمان الأهداف المخططة وان الانحرافات التي حصلت قد حصرت جميعها وهذا من خلال تحديد أسبابها، والحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت ووضعت خطط للسير الأحسن في المستقبل.[2]
4. **تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:** إن تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في الخطة الإنتاجية وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة.[3]

[1] سناء مسعودي،مرجع سابق،ص ص 30-31

[2] سارة قويدري،دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة اقتصادية،مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي،في علوم ا لتسيير،تخصص مالية مؤسسة،جامعة ورقلة،2015، ص4

[3] بريم سفيان،مرجع سابق،ص 6

المطلب الثالث:الصعوبات والأخطاء التي تواجه عملية تقييم الأداء.

إن طبيعة تقييم الأداء تتضمن الحكم على شخص من قبل شخص آخر، وأي خطأ متضمن في هذا الحكم قد يجعل تقييم الأداء غير موضوعي وغالبا ما تكون هذه الأخطاء نابعة إما من المقوم للأداء أو نظام التقييم في حد ذاته، والتي تؤثر على نجاح عملية التقييم.

أولا:الأخطاء المتعلقة بالمقوم (القائم بالتقييم):

- الانطباع الشخصي: والذي يتمثل في حكم المقوم على الفرد العامل بحكم مسبق قبل إجراء عملية تقييم سواء بالسلب أو الإيجاب.
- شخصية القائم بعملية تقييم الأداء: إما أن يكون متساهلا أو متشددا أثناء عملية التقييم وهذا يؤثر على عملية التقييم.
- التحيز الشخصي:والذي يتمثل في ميل المقوم إلى بعض العمال لأسباب تكون خارجة عن عمله، سواء كانت هناك علاقة شخصية أو اجتماعية بين العامل والقائم بالتقييم.
- إعطاء المقوم تقديرات عالية لسلوك وأداء العامل في الفترة الأخيرة وإهماله لسلوكه وأدائه قبل ذلك.
- عدم الاهتمام الرؤساء بإعداد التقارير عن تقييم أداء مرؤوسيهم، أي عدم القيام بوظيفة التقييم بأكمل وجه.[1]

ثانيا:الأخطاء المتعلقة بنظام التقييم:

- عدم وجود معدلات ومعايير دقيقة وواضحة تساعد على مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط.
- عدم كفاءة نماذج التقييم: فوجود نماذج معقدة وغامضة يؤدي إلى التهرب المقومين من إعداد عملية التقييم.
- استخدام طريقة للتقييم موحدة وهذا خطأ حيث أن وجود طريقة موحدة لا يتناسب مع كل الوظائف والمهن داخل المؤسسة.
- قلة المتابعة من طرف الجهات التي تضع نظام تقييم الأداء.[2]

[1] سناء مسعودي،مرجع سابق،ص 32
[2] سناء مسعودي،مرجع سابق،ص ص 32-33

المبحث الثاني:طرق تقييم الأداء باستخدام التحليل المالي.

إن الاختلاف والتنوع في طبيعة نشاط المؤسسة المصرفية وتعدد طرق قياس مدخلاتها ومخرجاتها صاحبه تنوع في طرق تقييم الأداء المصرفي وأدواته، ويعتبر التحليل المالي من بين الطرق المستعملة في تقييم الأداء المصرفي.

المطلب الأول:عموميات حول التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي تقنية من تقنيات التي تتطلب معرفة معمقة وخاصة وهي دوما في تطور مستمر ويعتبر من المواضيع الهامة التي تتناولها الدراسات الاقتصادية والاهتمام بها، لأنه ضرورة تميل لها متطلبات التخطيط المالي السليم، كما أن طبيعة التحليل المالي عبارة عن دراسة تفصيلية للبيانات والقوائم المالية من اجل معرفة مدلولاتها وأسباب ظهورها.

أولا:لمحة تاريخية عن التحليل المالي.

يعتبر التحليل المالي وليد الظروف الاقتصادية التي نشأت في مطلع الثلاثينات،وبالتحديد في مرحلة الكساد الاقتصادي الذي ساد الاقتصاد الرأس مالي آنذاك 1929م - 1933م، لهذا تعتبر هذه المرحلة البداية الواضحة للتحليل المالي حيث انتشرت فيها عمليات الغش بشكل كبير وأدى هذا إلى انهيار بعض المؤسسات،مما نتج عنه الحاجة إلى دراسة محتويات القوائم المالية في إطار علمي هادف،حيث يستخلص منها المؤشرات المختلفة التي يمكن تفسيرها بشكل علمي يعتمد على المفاهيم والخبرات العلمية لتقييم الأداء الفعلي للوحدات الاقتصادية، مهما اختلفت وتعددت أنشطتها وهنا نجد أن الأزمة الاقتصادية كان اله اثر كبير في تطور تقنيات التسيير وخاصة التحليل المالي، ففي 1933م أسست الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف عملت على نشر التقديرات الزمنية للآلات بالمؤسسة وكذلك الإحصائيات المتعلقة بالنسب النمطية لكل قطاع، ومع تطور المؤسسة أصبحت هناك نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من التحليل الساكن الذي يدرس الحالة المالية للمؤسسة لسنة معينة إلى التحليل الديناميكي الذي يدرس الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات أقلها ثلاث سنوات وهذا من اجل المقارنة بين نتائجها لاستنتاج التسيير المالي لها، وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسة إلى تطوير نشاطها وتحقيق تطورات هامة في النتاج والإنتاجية.[1]

ثانيا:مفهوم التحليل المالي.

التحليل المالي هو:"أسلوب للتعامل مع البيانات المالية المتاحة باستخدام الوسائل والأدوات والنسب المالية لتحليل العناصر المالية والاقتصادية الخاصة والعامة المحيطة بالمشروع وتحويلها إلى معلومات وعرضها إلى الجهات المستفيدة لغرض الاسترشاد بها عند اتخاذ القرارات، ويمكن استخدامها

[1]تومي نوال،مرجع سابق، ص70

لقياس كفاءة التنفيذ وفي متابعة الخطط ومراقبتها وتقييمها وتحديد المشاكل وتحفيز الإدارة على معالجتها".[1]

يعرف التحليل المالي على انه:"مجموع الأساليب والطرق الرياضية والإحصائية والفنية التي يقوم بها المحلل على البيانات والتقارير والكشوف المالية من اجل تقييم الأداء المالي للمؤسسات والمنظمات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل".

كما يقصد بالتحليل المالي على انه:"عملية تحويل كم هائل من البيانات والمعلومات المالية التاريخية التي تحويها القوائم المالية إلى كم اقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار".

التحليل المالي عبارة عن:"معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء مؤسسة في الماضي الحاضر، والتنبؤ بالمستقبل".[2]

التحليل المالي يعتبر:" تشخيصا شاملا وتقييما للحالة المالية لفترة زمنية ماضية معينة من نشاط المؤسسة والوقوف على الجوانب الايجابية والسلبية من السياسة المتبعة، باستعمال أدوات ووسائل تتناسب مع طبيعة الأهداف المراد تحقيقها، ويعتبر مهمة من المهام التسيير المالي والركيزة التي يستند عليها المسير المالي في وضع البرامج والخطط المالية المستقبلية".[3]

كذلك يعرف على انه:"عملية فنية تهدف إلى فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة عن منشأة معينة خلال فترة زمنية معينة بهدف استنتاج معلومات عن مدى تقدم المنشأة خلال تلك الفترة والتنبؤ بنتائج أعمالها لفترات مستقبلية وتتعدد مجالات التحليل المالي بتعدد الجهات المستفيدة من نتائجه".[4]

كذلك يعرف التحليل المالي على انه:"مدخل أو نظام لتشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرارات للتعرف على:[5]

- حقيقة الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسة.
- التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة في المستقبل.
- تقييم أداء الإدارة.

ويمكن إعطاء مفهوم شامل لتحليل المالي على انه:"عبارة عن دراسة الوضعية المالية أو الحالة المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة، وذلك للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرار، وتقييم المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر".

---

[1] عمار أكرم عمر الطويل،مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر،رسالة مقدمة لاستكمال درجة ماجستير في المحاسبة،الجامعة الإسلامية غزة،2008،ص،15

[2] سايغي باهية فريال،فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة،مذكرة لنيل شهادة الماستر في المحاسبة والتدقيق،جامعة البويرة،2015،ص 8

[3] قريرة مروة،دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علو التسيير،تخصص فحص محاسبي،جامعة محمد خيضر،جامعة بسكرة،2017،ص 5

[4] تومي نوال،مرجع سابق،ص71

[5] سايغي باهية فريال،مرجع سابق،ص9

ثالثا:أهمية التحليل المالي.

تنبع أهمية التحليل المالي باعتباره احد مجالات المعرفة الاجتماعية، التي تهتم بدراسة القوائم المالية بكل تحليلي مفصل، يوضح العلاقات بين عناصر هذه القوائم والتغيرات التي تطرأ على هذه العناصر في فترة زمنية محددة أو فترات زمنية متعددة إضافة إلى توضيح حجم التغير على الهيكل المالي العام للمنشأة، وأثار هذا التغير بشكل واضح، وبالتالي يساعد التحليل المالي في الإجابة على كافة التساؤلات التي تطرحها كافة الجهات المستفيدة من القوائم المالية، ويمكن القول أن أهمية التحليل المالي تندرج في النقاط التالية:

- يعتبر أحد مهام المدير المالي في المنشآت المختلفة، ويساعده في أداء مهامه بشكل فعال.
- تستخدمه الجهات المسؤولة في البنوك التجارية عند منحها التسهيلات المصرفية لعملائها، حيث يوضح مدى قدرة العملاء على الوفاء بالتزاماتهم المترتبة عن التسهيلات الائتمانية المختلفة.
- يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة، سواء كانت في منشآت تجارية أو صناعية أو خدمية أو غيرها وبالتالي يمد متخذي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة.[1]

- يساعد التحليل المالي في تقييم الأداء المنصرم من ناحية ويساعد في التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرى.
- تساعد النسب المالية والإحصائية والمعلومات والبيانات التي تمثلها هذه النسب والاتجاهات والتغيرات

في تفهمها والحكم عليها من قبل المدقق الحسابات وبالتالي يمكن اعتبار التحليل المالي أداة فعالة لزيادة فعالية التدقيق.

- يساعد التحليل المالي في تقييم الشركات والمنشآت المختلفة تقييما شاملا، حيث من خلاله يمكن الحكم على المؤسسة إذا كانت ستستمر في حياتها الاقتصادية أم أنها متعثرة وسيتم تصفيتها أو تعديل نشاطها الذي تمارسه.
- يساعد في توقع مستقبل الوحدات الاقتصادية من حيث معرفة مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها من ربح أو خسارة، وبالتالي معرفة الإجراءات المناسبة لملفات إشهار إفلاسها وإنقاذ الملاك من خسائر محتملة.[2]

[1] تومي نوال،مرجع سابق،ص 72
[2] تومي نوال،مرجع سابق،ص 72

رابعا:خصائص التحليل المالي.

- التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ القرارات.
- يشمل كافة الأنشطة عند كل المستويات الإدارية وليس فقط النشاط المالي.
- التحليل المالي هو نشاط مستمر في المؤسسة.
- يميز بين كل من البيانات والمعلومات المساعدة في عملية اتخاذ القرارات.
- لا يقتصر على العمليات المحدودة بل يمتد إلى الميزانية والقوائم الدخل.[1]

المطلب الثاني:الأطراف المهتمة بالتحليل المالي واستعمالاته.

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل النتائج الأعمال، حيث أن هذا التحليل يظهر مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها.

أولا:الأطراف المهتمة بالتحليل المالي.

تتعدد الأطراف المهتمة بالتحليل المالي وهذا نظرا لما يقدمه من إجابات على مختلف التساؤلات لهذه الأطراف حيث يختلف من طرف إلى آخر كل حسب أهدافه من عملية التحليل، كما يمكن تقسيم هذه الأطراف إلى قسمين أطراف من داخل المؤسسة نفسها وأطراف أخرى من خارجها ومن بين الأطراف المستعملة والمستفيدة من معلومات التحليل المالي مايلي:

- **إدارة المؤسسة:**يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال وعرضها على مالكي الوحدة أو الهيئة العامة في شركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المؤسسة في القطاع العام، حيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها.
- **المستثمرون:**يهتم المساهم أو صاحب المؤسسة الفردية بالعائد على المال المستثمر، والقيمة المضافة والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمؤسسة، لذلك فهو يبحث إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالأسهم في تقييم هذه الجوانب وقد يختلف هذا قليلا بالنسبة للمساهم المرتقب، والذي يحاول معرفة هل من الأفضل له شراء أسهم المؤسسة أو لا، إلا أن كل من المسهم الحالي أو المرتقب يهتم بماضي المؤسسة والمخاطر التي تعرضت لها، والأسلوب الذي اتبع في معالجتها، ثم البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في المدى القصير والطويل.[2]

[1] صخري جمال عبد الناصر،التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر،مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير،تخصص مالية مؤسسة،جامعة ورقلة،2013،ص11

[2] عمير عبد القادر،دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس مهني،تخصص محاسبة مالية،جامعة ورقلة،2017، ص12-13

ثانيا:مجالات استعمال التحليل المالي:يستعمل التحليل المالي في المجالات الآتية:

1. **التخطيط المالي:**تستند عملية التخطيط المالي إلى منظومة معلومات مالية دقيقة تصف مسار العمليات السابقة للمؤسسة، وهذه المنظومة من المعلومات المالية المدروسة يستخدمها المسيرون للخروج بدلائل تقييم أداء المؤسسة، وتتنبأ بتحليلات مستقبلية، هذه التحليلات يستخدمها المخطط المالي عند وضع الخطط كما يستند إليها عند وضع تقديراته المستقبلية.[1]
2. **تقييم الأداء:**تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتقييم أداء المؤسسات لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة، وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بشركات أخرى تعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى، وهذا النوع من التحليل يهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة،المستثمرين والمقرضين.
3. **التحليل الائتماني:**يقوم بهذا التحليل المقرض، وذلك بغرض التعرف على الأخطار التي قد يواجهها في علاقته مع المقترض، وتقييمها وبناء قراراته استنادا إلى نتيجة هذا التقييم، وتعتبر أدوات التحليل المالي المختلفة بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الايطار الملائم والفعال الذي يمكن المقرض من اتخاذ القرار المناسب.
4. **التحليل الاستثماري:**من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم الشركات، ومنح القرض ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثمارهم وكفاية عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات فحسب بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.
5. **تحليل بعض الحالات الخاصة:**من الحالات أو المشاكل الخاصة التي تواجه المؤسسة ولا تتكرر في حياتها، التصفية والانضمام والاندماج والشراء والتقييم، وجميع هذه الحالات تتطلب تحليلا ماليا دقيقا للطرفين يتمثل في التقييم الشامل لجميع الممتلكات، والأصول والخصوم لكل مؤسسة، بالإضافة إلى تحليل المركز المالي والاستثماري والائتماني والسوقي لكل مؤسسة.[2]

[1] صخري جمال عبد الناصر،مرجع سابق،ص 11
[2] صخري جمال عبد الناصر،مرجع سابق،ص ص 11-12

المطلب الثالث:تقييم الأداء المصرفي باستخدام التحليل المالي.

تعتبر معايير الأداء من المعايير التحليلية المفيدة والهامة، والتي تستخدمها الإدارة لتحليل نتائج الأعمال أو الأداء الفعلي بقصد تقييم الأداء المنشآت، ويكون ذلك إما بمقارنة المعايير المعدة على مستوى الصناعة، أو على مستوى المنشأة، أو بالمقارنة مع النتائج التي حققتها المنشآت المماثلة في السنوات السابقة.

ومع التطور المستمر الذي عرفته الصناعة المصرفية فإن القوائم المالية لم تعد قادرة على إعطاء صورة واضحة وعاكسة لآلية عمل المصرفي، وهنا تبرز أهمية التحليل المالي الذي أصبح يستخدم ويستفيد منه كافة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

أما بالنسبة للبنوك فإن التحليل المالي يعتبر أساسا من أسس التخطيط والرقابة المالية السليمة ويتضمن دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوف المالية ودراسة نتائج الأعمال أو الأداء المالي لتفسيره وتحديد أماكن القوة والضعف في السياسات المتبعة من طرف المصرف، كما انه يساعد على معرفة مركز البنك وحقيقة وضعه بين البنوك المماثلة وكذلك يدل على الأخطار التي يمكن أن يواجهها لذا يعد التحليل المالي ضرورة قصوى لتخطيط المالي السليم، ويتم تحليل البيانات والقوائم المالية بطرق مختلفة من بينها:

1. **التحليل الرأسي(Vertical Analyses):**يقوم التحليل الرأسي على أساس دراسة العلاقة بين البنود المالية المختلفة بالقائمة المالية في فترة زمنية محددة أي قياس العلاقة النسبية للمفردات في قائمة واحدة وبمعنى أخر فإن هذا التحليل يبين الأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية في تاريخ
2. **التحليل الأفقي(Horizontal Analyses):**يقوم التحليل الأفقي على أساس تحليل القوائم المالية لعدد من الفترات المتعاقبة مع اختيار فترة واحدة من تلك الفترات لتكون فترة الأساس لتعرف على حجم ونوع التغير الذي يطرأ على عنصر معين أو مجموعة من العناصر وقياس اتجاهه ونوعه.
3. **تحليل النسب (Ration Analyses):**ويتضمن حساب نسب محاسبية خاصة من عنصرين أو أكثر من العناصر الظاهرة في حسابات الدخل والميزانية وذلك لكشف العلاقات بين هذه العناصر.

والنسب المالية تستخدم عادة لقياس الانحرافات المالية للمؤسسة، ولتحديد نوعية الإدارة لهذه المؤسسة، وتعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها استخداما حيث أن أهميتها تتجلى في كونها أكثر قدرة من القيم المطلقة على التعبير عن حقيقة الوضع المالي للمنشأة.[1]

وضمن هذا الايطار سنتطرق إلى نموذج العائد على حقوق الملكية كوسيلة لتقييم الأداء المصرفي.

[1] خمقاني ياسمينة،قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية،تخصص مالية بنوك،جامعة ورقلة،2014،ص ص 8-9

❖ **نموذج العائد على حقوق الملكية لتقييم الأداء المصرفي:**

في عام 1972 استنتج دافيد كول نموذج لتقييم أداء البنك، من خلال تحليل النسب والذي سمي بالنموذج العائد على حقوق الملكية، وهذا النموذج يمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح البنك الخاصة بمخاطر تم اختيارها تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر معدل الفائدة، وكذلك مخاطر التشغيل ومخاطر رأس المال.

واعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، ويمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج في مجموعتين من النسب مجموعة تتعلق بقياس العائد والربحية ومجموعة تقيس المخاطر المختارة حيث أن هذه المؤشرات تعطي صورة واضحة للوضعية المالية للمؤسسة لما تكون مجتمعة.

أولا:النسب المتعلقة بقياس العائد والربحية.

قبل التطرق إلى النسب المتعلقة بقياس العائد والربحية نقوم بتعريف العائد.

يعرف العائد على انه:"المقابل الذي يطمح المستثمر الحصول عليه مستقبلا نظير استثماره لأمواله".

كما يعرف على انه:"المردود الذي يحققه الاستثمار".

1. **معدل العائد على الأصول(ROA):**يعتبر هذا المعدل مقياس جيد للربحية وللكفاءة الإدارية طالما أن الهدف هو تعظيم صافي الثروة، ويدل هذا العائد على مدى استغلال البنك لأصوله في توليد الربح ويتحدد مؤشر العائد على الأصول بمؤشرين هما:

أ. **معدل هامش الربح(PM) :** يعكس مدى كفاءة البنك في إدارة ومراقبة التكاليف ويقاس بالعلاقة التالية:

هامش الربح = الدخل الصافي / إجمالي الإيرادات

ب. **معدل منفعة الأصول(AU):**ويسمى كذلك استعمال الأصول حيث يدل هذا المؤشر على الاستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول، وتقاس منفعة الأصول بالعلاقة التالية:[1]

منفعة الأصول = إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول

[1] بريم سفيان،مرجع سابق،ص 6

وعليه فإن:

العائد على الأصول=معدل هامش الربح × معدل منفعة الأصول

(AU) × (PM) = (ROA)

معامل الرفع المالي(EM): يعمل لصالح البنك حينما تكون الأرباح الايجابية، وفي نفس الوقت مقياس للمخاطر لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل البنك إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالتزاماته.[1]

العائد على حقوق الملكية(ROE):

(EM) × (ROA) = (ROE)

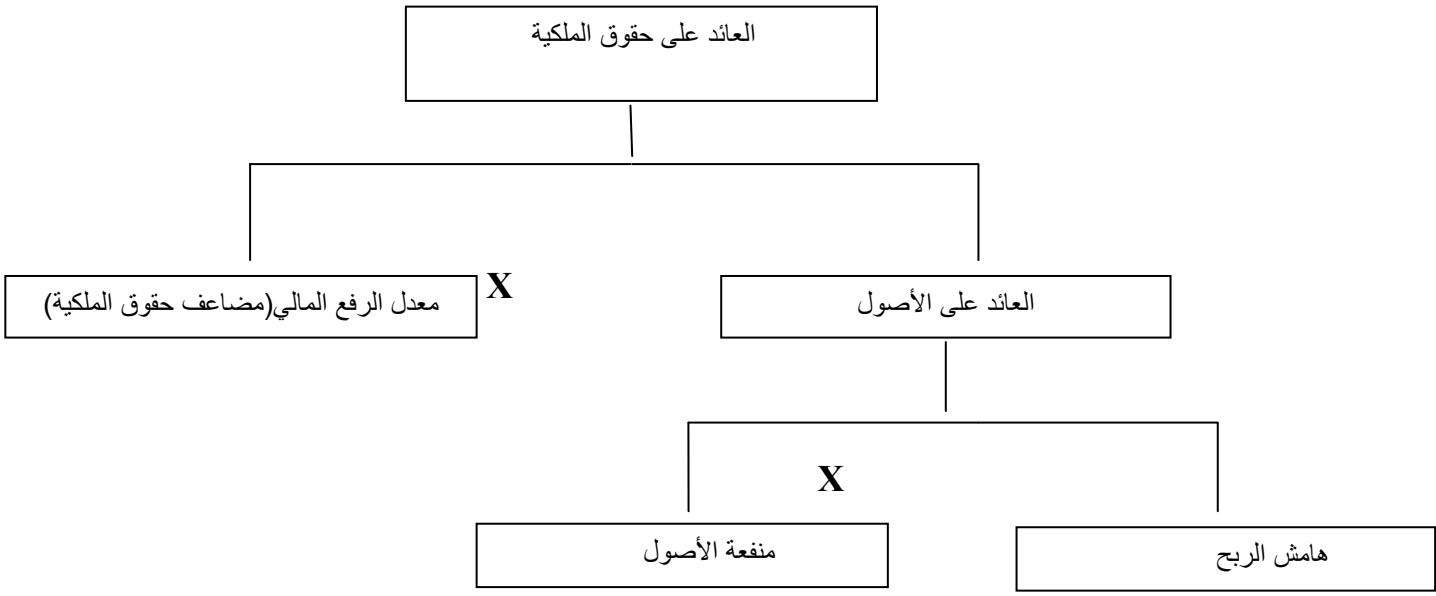
(UA) × (PM) × (EM) = (ROE)

ويمكن تلخيص نموذج العائد على حقوق الملكية في الشكل التالي:

[1] بريم سفيان،مرجع سابق،ص 7

طريقة حساب العائد على حقوق الملكية.

الشكل رقم(2-1):نموذج العائد على حقوق الملكية



المصدر:خمقاني ياسمينة،قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية،ص 11

ثانيا:النسب المتعلقة بقياس المخاطر.

ترتبط مقاييس المخاطرة بمقاييس العائد وهذا راجع إلى أن البنك يتحمل المخاطر من اجل تحقيق العائد المناسب، توجد خمسة أنواع من المخاطر ولكل نوع من الخطر لديه مقياس لحسابه.

1. **مخاطر الائتمان:**يرتبط هذا النوع من المخاطر بجودة الأصول واحتمالات العجز عن السداد، يركز مقياس مخاطر الائتمان على القروض لأنها تخضع لأعلى معدلات العجز عن السداد.
2. **مخاطر السيولة:**يكون هذا الخطر نتيجة عدم توفير سيولة لمواجهة الطلب على السحب الأموال ويظهر في حالة سحب الودائع من طرف العملاء وعدم توفر سبل الاقتراض في السوق النقد.
3. **مخاطر معدل الفائدة:**إن مصدر الربح الأساسي بالنسبة للبنوك التجارية في الأغلب يكون همش الفائدة، وهو عبارة عن الفرق بين الفوائد المقبوضة من القروض والتسهيلات الائتمانية المختلفة وبين الفائدة المدفوعة على الودائع وغيرها ومن هنا أي تغير في أسعار الفوائد في السوق سيؤثر على الفوائد المدفوعة والمقبوضة وهذا يؤثر في الأخير على هامش الربح.[1]

[1] سناء مسعودي،مرجع سابق،ص46

4. **مخاطر التشغيل:**تشير مخاطر التشغيل إلى الاحتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع ومما يتسبب في انخفاض صافي الدخل وقيمة المنشأة وهذا فإن مخاطر التشغيل البنك ترتبط عن قرب بأعباء وعدد الأقسام أو الفروع وعدد الموظفين، ولأن أداء التشغيل يعتمد على التكنولوجيا التي يستخدمها البنك لذلك فإن نجاح الرقابة على هذا الخطر يعتمد إذا ما كان نظام البنك في تقديم المنتجات والخدمات كفئ أم لا.
5. **مخاطر رأس المال:**ويرجع وجود هذه المخاطر إلى عدم كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث وبالتالي تأثير هذه الخسائر على المودعين والدائنين، ولهذا تهتم البنوك المركزية دائما بكفاية رأس المال بالنسبة للمصارف حيث يعتبر ضمانا لحقوق المودعين والدائنين.[1]

الجدول رقم (1-1):مؤشرات قياس المخاطر المصرفية.

المخاطر	النسب
مخاطر الائتمان	مخصصات خسائر القروض/ إجمالي القروض
مخاطر السيولة	الودائع الأساسية / إجمالي الأصول
مخاطر سعر الفائدة	الأصول الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول الخصوم الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول
مخاطر رأس المال	حقوق الملكية / الأصول الخطرة إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول
مخاطر التشغيل	إجمالي المصاريف / عدد العمال

المصدر: خمقاني ياسمينة،قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية،ص 12

[1] رزقي عتيقة،محاولة تقييم كفاءة أداء البنوك التجارية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في علوم التسيير،تخصص مالية،جامعة المدية،2013،ص ص56-57

خلاصة.

إن اعتماد وقياس وتقييم الأداء من قبل البنوك يتيح لها إمكانية تحديد الأخطاء والانحرافات وكذلك تحديد أسبابها والبحث عن الطريقة أو الكيفية لمعالجتها، بالإضافة إلى رسم سياسة مناسبة لرفع وتحسين مستوى الأداء وهذا من خلال عدة طرق ومن بين هذه الطرق المستعملة نجد التحليل المالي الذي يعتبر من أهم الطرق التي تستخدم في تقييم الأداء المصرفي، أما في حالة عدم ممارسة التقييم داخل البنوك وخاصة في ظل التطورات والظروف السائدة في اقتصاد السوق والمنافسة والتقلبات والأزمات يصعب على المؤسسة المالية تحديد الانحرافات والأخطاء، فتقييم الأداء بمثابة سياسة لتحوط من الوقوع في الأخطاء التي قد تؤدي إلى إفلاس البنوك.

الفصل الثالث:

دراسة تقييم أداء بنك خليج الجزائر

تمهيد:

مر النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال بعدة مراحل أهمها إصلاح 1990 الذي فتح المجال أمام البنوك الخاصة سواء محلية أو أجنبية بدخول السوق المصرفي الجزائري، ومنذ ذلك التاريخ تم اعتماد عدة بنوك خاصة تقدر حاليا بـ 14 بنكا، وبالرغم من ذلك لا تزال البنوك العمومية تسيطر بنسبة كبيرة تقارب 90 % من أصول النظام المصرفي، ويرجع البعض هذا الفرق الكبير إلى سياسة الحكومة الداعمة للبنوك العمومية، وفي هذا هذا الفصل سنحاول تقديم دراسة حالة بنك خليج الجزائر، حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين وهما:

- المبحث الأول: تطرقنا فيه إلى نشأة وتعريف بالبنك محل الدراسة وكذلك إستراتجيته ومميزاته وتطرقنا أيضا إلى الوظائف هذا البنك وهيكله التنظيمي.
- المبحث الثاني: تطرقنا فيه إلى النسب المالية المستعملة في الدراسة من خلال تعريفها وطريقة حسابها ثم تطرقنا إلى تحليل أداء بنك خليج الجزائر.

المبحث الأول:تقديم عام لبنك خليج الجزائر.

بنك الخليج الجزائر من البنوك الخاصة القليلة في الجزائر، ولكنه خلال فترة وجيزة استطاع الولوج إلى النشاط المصرفي بقوة.

المطلب الأول:نشأة وتعريف بنك خليج الجزائر.

أولا:نشأة وتطور بنك الخليج.

هو بنك تجاري أنشئ بموجب القانون الجزائري، وهو عضو من أبرز أعضاء مجموعة أعمال في الشرق الأوسط كيبكو (الشركة الكويتية للمشاريع) ، اعتمد في مارس 2004 برأسمال قدره 10 مليار دج مهمته الرئيسية تتمثل في المساهمة في التنمية الاقتصادية في الجزائر ، كما يقدم منتجات وخدمات مالية متطورة على نطاق واسع وبشكل مستمر للشركات والأفراد، يقدم بنك الخليج الج زائر خدمات مصرفية تقليدية وكذا خدمات تتوافق ومتطلبات الشريعة الإسلامية، و لديه شبكة تتكون من 58 وكالة.

يعتبر بنك الخليج الجزائر عضوا في أبرز مجموعة لرجال الأعمال في الشرق الأوسط KIPCO «Kuwait Projects Company»، وهي شركة كويتية خاصة أنشأت سنة 1975، وتعتبر واحدة من بين أكبر المستثمرين في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تقدر قيمة أصولها بأكثر من 19 مليار دولار أمريكي، ولدى شركة الكويت للمشاريع مصالح في أكثر من 50 شركة عاملة في 21 دولة (الدول العربية بشكل رئيسي)، وعمالة تزيد عن 8000 شخص موزعة عبر أنحاء العالم، تتمثل صناعاتها الأساسية في الخدمات المالية والإعلامية، وتشارك بشكل مباشر وغير مباشر في قطاعات الصحة، والسياحة، والصناعة، والاستشارات والعقارات[1].إن بنك الخليج الجزائر هو عبارة عن بنك تجاري يخضع للقانون الجزائري، أنشأ في 15 ديسمبر 2003 وبدأ مزاولة نشاطه في شهر مارس 2004، ويقدر رأسمال البنك حاليا بـ 10 مليار دينار جزائري والذي عرف عدت تطورات يمكن توضيحها:

[1] بنك الخليج الجزائر، **تقديم عام عن البنك**، متوفر في موقع الإنترنت الخاص ببنك الخليج الجزائر، http://www.ag-bank.com/article-viewCat-1-111111-143-129-9.html، شوهد في 2018/05/2 على 16:16.

الجدول رقم (3-1): تطور رأسمال بنك الخليج الجزائر.

السنة	رأس المال
2005-2004	1,6 مليار دينار
2007-2006	2,5 مليار دينار
2017-2008	10 مليار دينار

المصدر: بنك الخليج الجزائر، التقارير المالية للبنك، متوفرة على الموقع: http://www.ag-bank.com/PDFA-AGBETATSFINANCIERS2012.html، تاريخ التحميل: 2018/05/01.

بنك الخليج الجزائر هو بنك أجنبي مستثمر بالجزائر موزع على ثلاث بنوك ذات سمعة عالية في المجال البنكي[1]:

كما أنه يعتبر من بين أحدث البنوك الخاصة برأسمال أجنبي في الجزائر برأسمال يقدر بـ 6.500.000.000دينار جزائري، موزعة على ثلاث بنوك دولية معروفة كما يلي:

الجدول رقم (3-2): التوزيع الحالي لرأسمال بنك الخليج الجزائر على المساهمين.

المساهمين	النسب
بنك برقان، الكويت	% 60
بنك تونس العالمي، تونس	% 30
البنك الأردني الكويتي، عمان	% 10

المصدر: بنك الخليج الجزائر، التقرير المالي للبنك 2016، متوفر على الموقع: http://www.ag-bank.com/PDFA-AGBETATSFINANCIERS2012.html، تاريخ التحميل: 2018/05/01.

تتمثل مهمة البنك الرئيسية في المساهمة في التنمية الاقتصادية والمالية للجزائر، وذلك بتوفير مجموعة واسعة ومتطورة من المنتجات والخدمات المالية للشركات، والمهنيين وكذا الأفراد، ودائما في سبيل تلبية احتياجات عملائه، يقدم بنك الخليج الجزائر مجموعة من المنتجات المصرفية التقليدية تتوافق

[1] بنك الخليج الجزائر، مرجع سابق.

مع ما تمليه الشريعة الإسلامية، ويتكون البنك حاليا من شبكة ممثلة بـ 34 وكالة، والتي يسعى البنك إلى توسيعها إلى 40 وكالة خلال سنة 2013 حتى يكون قريبا من عملائه في جميع أنحاء البلاد[1].

ثانيا:خصائص وأهداف بنك خليج الجزائر.

1. **خصائص بنك خليج الجزائر:** يتمتع بنك الخليج بجملة من الخصائص نوجزها فيما يلي:

أ. **بنك تجاري للمؤسسات:**يعطي المصرف التجاري بنك الخليج كامل الحق بإجراء جميع العمليات المصرفية على الصعيدين الوطني والدولي، وتتمثل هذه العمليات في تقديم مساعدات الإقراض المتنوعة المباشرة وغير المباشرة.

ب. **بنك الأفراد:**يفتح بنك خليج الجزائر أبوابه للأفراد لتقديم المنتجات والخدمات بطرق ومناهج مختلفة حسب التطلعات المرادة.

ج. **بنك الخدمات:**يوفر البنك لعملائه من الشركات والأفراد الحلول الأكثر حداثة من السرعة والأمان منذ تأسيسه في السوق، والبنك رائد في مجالات علوم الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي مكنته من إتمام جميع عملياته وجعلها أكثر كفاءة.

د. **بنك ذو شبكة بنكية واسعة:**التوسع المستمر لبنك خليج الجزائر جعله يتربع على شبكة واسعة في التراب الجزائري رغم عدم قدمه في الساحة المالية للجزائر.

2. **أهداف بنك خليج الجزائر.**

- إن الهدف الرئيسي للبنك هو المساهمة في تحقيق التوسع والنمو والوصول إلى جميع الدول وهذا بفتح فروع جديدة وتقديم خدمات جديدة لكسب المزيد من الزبائن.
- ومن أهدافه الحديثة التي تخدم الاقتصاد الوطني هي:

- تقديم خدمات خاصة كقروض التحيز وخاصة القرض العقاري
- ضمان أعلى مستوى أعلى في كل أعماله المصرفية.
- السعي إلى استغلال كل الوسائل الحديثة المستعملة في المجال البنكي لتقديم أعلى مستوى في الخدمات والجودة العالية.[2]

[1] بنك الخليج الجزائر، مرجع سابق.
[2] بنك خليج الجزائر،مرجع سابق.

المطلب الثاني:إستراتيجية بنك خليج الجزائر وامتيازاته.

تم تحديد إستراتجية البنك في أوائل 2009، حيث تهدف إلى تحقيق رسالتها وفق القيم والمبادئ التي يتبناها البنك والمستوحاة من السياسة العامة لمجمع KIPCO كذلك يتميز بنك خليج الجزائرعن بقية البنوك بعدة امتيازات .

أولا:إستراتجية بنك خليج الجزائر:تركز إستراتيجية هذا البنك على خمسة مجالات:

1. **إدارة الجودة الشاملة:** يحرص القائمون على بنك الخليج حرصا كاملا على تحقيق جودة عالية في الخدمات المقدمة لكل العملاء، وتبني مبدأ الجودة الشاملة التي تغطي كل المجالات نذكر منها: جودة الخدمات والمنتجات، والبنية التحتية والتنويع في الخدمات وإدارة المخاطر وتكوين مقدمي الخدمة وغيرها.
2. **توسيع شبكة الوكالة:** جعل الوكالات أقرب للعملاء مع تقديم منتجات بمزايا وخدمات مصممة خصيصا لتلبية احتياجاتهم على المستوى المحلي والعالمي وتوفير المعلومة في الوقت والمكان المناسبين.
3. **توسيع عروض المنتجات والخدمات**:وذلك بتوسيع عرض المنتجات والخدمات من اجل تلبية توقعات الزبائن وتحقيق رضاهم من خلال التميز والتفرد.
4. **تركيز إدارة الموارد البشرية على الأداء :** وذلك عن طريق الاهتمام بالموظفين وتوفير كل وسائل الراحة لهم والمناخ المناسب لهم للعمل، مركزة في ذلك على الفئات الشابة وتوظيفهم بعد منحهم تأطيرا لمدة لا تقل على ثلاثة أشهر، مع تكوينهم دوريا في إطار تبني الأساليب الحديثة وهذا حتى يتمكنوا من تقديم خدمات ذات جودة وكفاءة عالية.
5. **السعي إلى اكتساب حصص في السوق :** من خلال النمو والتوسع في اكتساب حصص في السوق والمشاركة في تنمية الاقتصاد الجزائر.

ثانيا:امتيازات بنك خليج الجزائر.يتميز بنك الخليج عن غيره من البنوك بمايلي:

- استعمال الرسائل القصيرة :لاطلاع العميل على كافة العمليات التي تخص حسابه أو لاطلاعه على الخدمات الجديدة وذلك عن طريق الرسائل القصيرة على الهاتف النقال.
- استعمال البريد الالكتروني:لاطلاع العميل على كافة العمليات التي تخص حسابه أو لاطلاعه على الخدمات الجديدة وذلك عن طريق إرسال الرسائل الالكترونية إلى بريده الالكتروني.

- تمكين العميل من الاطلاع على حسابه الخاص في أي وقت.
- خدمة إرسال الأموال(حوالة الصراف الآلي) عبر الموزعMANDAT PAR DAB وهي خدمة يتميز بها البنك عن باقي البنوك في الجزائر.[1]

المطلب الثالث:الهيكل التنظيمي لبنك الخليج ووظائفه.

أولا:الهيكل التنظيمي لبنك خليج الجزائر:يتكون بنك خليج الجزائر من:

1. **مجلس الإدارة:**الذي يضم الرئيس وهو الرجل الأول في البنك وصاحب القرار النهائي لمجموعة الأعمال الكويتية KIPCO، يليه نائب الرئيس وثلاثة أعضاء آخرون ومنه مجلس الإدارة يتكون من خمسة أعضاء.
2. **اللجنة التنفيذية:**وهي الجهة الممثلة للمجموعة في الجزائر حيث تتكون من المدير العام وهو صاحب السلطة العليا للبنك داخل البلاد، يأتي بعده نائبان اثنان الأول مكلف بالإدارة المالية والعمليات، والثاني مكلف بالتنظيم ونظام المعلومات والعمليات المحاسبية، وتتكون اللجنة من ثلاثة أعضاء.
3. **الإدارة:**تتمثل في المصالح والأجهزة التي تقوم بتسيير البنك حيث تتكون من عدة أقسام، ويأتي على رأس هذه الأقسام مساعدان اثنان للمدير العام، الأول مكلف بالقروض والثاني مكلف بالتنظيم، نظام المعلومات، العمليات والمحاسبة، يليهما رؤساء الأقسام حيث كل رئيس قسم مكلف بالمهام المخولة له حسب تسمية كل مصلحة وهي كالتالي:

أ. مدير العمليات، رئيس قسم التنمية، رئيس قسم النقدية، رئس قسم إدارة القروض.

ب.رئيس قسم دعم المبيعات، مسؤول خلية المراجعة، رئس قسم النظام، الشبكة وامن الإعلام الآلي.

ج.المكلف بالمهمات، رئيس قسم التحصيل، رئيس قسم الشؤون القانونية، رئيس قسم المحاسبة، رئيس قسم القروض للأفراد، مسؤول الموارد البشرية والإدارة العامة، رئيس قسم المراقبة الداخلية.

[1]بنك خليج الجزائر،مرجع سابق

ثانيا:وظائف بنك خليج الجزائر:تتمثل مهامه فيما يلي:

- تمويل المؤسسات المتوسطة والصغيرة.
- تمويل نشاطات الاستغلال والاستثمار.
- تمويل المهن الحرة.
- منح القروض العقارية والمضمونة والقرض بالحيازة الخاصة.
- تمويل كل النشاطات المتعلقة بالاقتصاد والصناعة والتجارة.
- جمع المدخرات من مختلف المصادر.
- يلعب دور الوسيط لعمليات المالية لإصدار وتمويل القروض وتمويل المشتريات[1].

[1] بنك خليج الجزائر،مرجع سابق.

المبحث الثاني: دراسة تقييم أداء بنك خليج الجزائر(AGB).

مر النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال بعدة مراحل أهمها إصلاح 1990 الذي فتح المجال أمام البنوك الخاصة سواء محلية أو أجنبية بدخول السوق المصرفي الجزائري، ومنذ ذلك التاريخ تم اعتماد عدة بنوك خاصة تقدر حاليا بـ 14 بنكا، وبالرغم من ذلك لا تزال الست بنوك العمومية تسيطر بنسبة كبيرة تقارب 90 % من أصول النظام المصرفي، ويرجع البعض هذا الفرق الكبير إلى سياسة الحكومة الداعمة للبنوك العمومية وليس لأنها تتمتع بكفاءة أعلى من البنوك الخاصة.

المطلب الأول: التعريف بالنسب المالية المستعملة في الدراسة.

قمنا في دراستنا بإتباع المنهج الذي استخدمه كل من "George E. Halkos" و" Dimitrios S. Salamouris" في دراستهما المعنونة بـ " **Efficiency measurement of the Greek commercial banks with the use of financial ratios: a data envelopment analysis approach** "**قياس كفاءة البنوك التجارية اليونانية باستعمال النسب المالية: تحليل المحتوى المعلوماتي**"، والتي قامت بقياس الكفاءة في البنوك اليونانية خلال الفترة 1997-1999 واستعملا كل من النسب المالية وكذلك برنامج DEA في قياسها، أما نحن فقد قمنا باختيار خمس نسب مالية لقياس الكفاءة في البنوك هي: RDIBA، ROE، ROA، EFF، NIM، حيث سنقوم في هذا المطلب بالتطرق إليها وذلك بتعريفها وتقديم عناصرها، وكذا شرح طريقة حسابها.

1. العائد على حقوق الملكية (Return On Equity).

أعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية لفترة طويلة، مؤشرا متكاملا لوصف وقياس العلاقة المتبادلة بين العائد والمخاطرة، وقد استخدم هذا النموذج منذ بداية السبعينات في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف "دايفيد كول"، كإجراء لتقييم أداء المصارف، وذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في عدة أشكال تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف الخاصة بمخاطر تم اختيارها، تتمثل أساسا في مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر معدل الفائدة، ومخاطر رأس المال ومخاطر التشغيل[1]، ويحسب هذا المقياس بالعلاقة التالية:

[1] طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد والمخاطرة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 77.

$$ROE = \frac{PBT}{E}$$

حيث:

- PBT: الناتج قبل الضريبة.
- E: حقوق الملكية، وتتكون من:
  - * رأس المال.
  - * الاحتياطات.
  - * فارق إعادة التقييم.
  - * إعانات التجهيز – إعانات أخرى للاستثمارات.
  - * الترحيل من جديد.

تظهر هذه النسبة قدرة البنك على تحقيق أرباح (الربحية)، ومدى كفاءة البنك في استغلال حقوق ملكيته أو ما مدى استغلال أموال الشركاء، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان البنك يتمتع بكفاءة اعلى.

2. العائد على الأصول (Return on total assets).

يقيس معدل العائد على الأصول مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل، وبالتالي فهو يعكس أثر الأنشطة التشغيلية والتمويلية بالمنشأة، إذ يعتبر معدل العائد على الأصول مقياساً كلياً يعبر عن أداء البنوك، لأنه يحمل في طياته قدرة البنك على تحقيق العوائد من كافة مصادر التمويل، المتمثلة في حقوق الملكية والودائع وأية مصادر تمويل أخرى، والتي تمثل في مجموعها مجموع أصول وخصوم البنك، ويتضمن المقياس أثر كافة أنشطة البنك، التشغيلية والتمويلية والاستثمارية، ويبين الأرباح المتولدة عن كل دينار من الأصول، وزيادة النسبة مؤشر على كفاءة إدارة البنك في رسم سياساتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، ويحسب هذا المقياس بالعلاقة التالية:

$$ROA = \frac{PBT}{TA}$$

حيث:

- TA: مجموع الأصول.

3. نسبة الكفاءة (Efficiency ratio).

يمثل هذا المقياس النسبة المئوية من الدخل الإجمالي الذي تمتصه التكاليف التشغيلية، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$EFF = \frac{OE}{GOP}$$

حيث:

- OE: التكاليف التشغيلية، وتتكون من:
  - * عمولات (أعباء).
  - * أعباء استغلال عامة.
  - * مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول المادية وغير المادية.
  - * العناصر غير العادية (أعباء).
- GOP: الناتج الإجمالي للاستغلال.

كلما كانت هذه النسبة صغيرة كلما دل على أن البنك أكثر كفاءة، لأن هذا يعني أن نسبة أرباح البنك كافية لتغطية النفقات المالية والنفقات الأخرى.

4. هامش صافي الفائدة (Net interest margin).

هذا المقياس يحسب بقسمة الناتج الصافي للسنة المالية على مجموع الأصول، وتدل زيادة نسبة NIM على زيادة كفاءة البنك، ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$NIM = \frac{NI}{TA}$$

5. هامش منفعة الأصول

هذا المقياس يحسب بقسمة العوائد للسنة المالية على مجموع الأصول، وتدل زيادة نسبة منفعة الأصول على زيادة كفاءة البنك، ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{منفعة الأصول} = \frac{R}{TA}$$

6. هامش الربح

هذا المقياس يحسب بقسمة النتيجة الصافية للسنة المالية على العوائد، وتدل زيادة نسبة هامش الربح على زيادة كفاءة البنك، ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{هامش الربح} = \frac{NI}{R}$$

7. مضاعف حقوق الملكية

هذا المقياس يحسب بقسمة حقوق الملكية للسنة المالية على مجموع الأصول، وتدل زيادة نسبة مضاعف حقوق الملكية على زيادة كفاءة البنك، ويعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{هامش الربح} = \frac{E}{TA}$$

المطلب الثاني: تحليل أداء بنك الخليج الجزائر

أولا: العائد على حقوق الملكية (ROE).

بعد حساب نسبة العائد على حقوق الملكية بنك الخليج الجزائر محل الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية وقمنا بتقديمها في الجدول التالي:

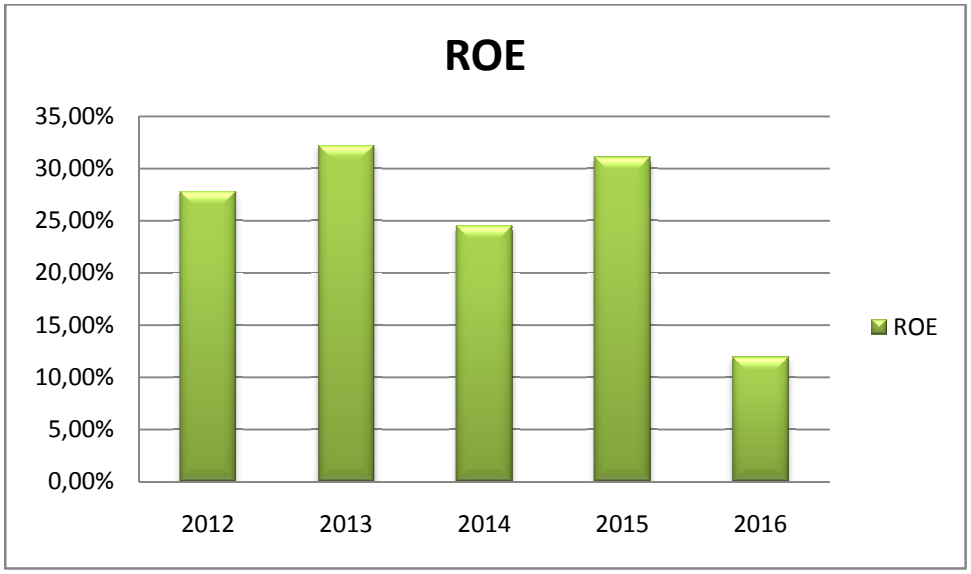
الجدول رقم (3-3): تطور نسبة الـ ROE بنك الخليج الجزائر محل الدراسة خلال الفترة 2012-2016

2016	2015	2014	2013	2012		
2 631 793	3628 435	4 010 423	5 035 072	3 999 080	PBT	ROE
22 071 620	11 673 957	16 366 154	15 932 939	14 396 993	E	
11,92 %	31,08 %	24,50%	32,21 %	27,78 %	ROE	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تحليل القوائم المالية للبنك محل الدراسة للفترة 2012-2016

شهد بنك الخليج الجزائر تذبذب في نسبة العائد على حقوق الملكية حيث بلغت هذه النسبة 27.78% في سنة 2012 وارتفعت إلى 32.21% في السنة الموالية ثم انخفضت إلى 24.50% في سنة 2014 ثم ارتفعت خلال سنة 2015 لتصل إلى 31.08%، ثم تراجع البنك من تطوير مستواه ليحقق نسبة 11.92% سنة 2016 .

الشكل رقم (3-1): تطور نسبة الـ ROE بنك الخليج الجزائر محل الدراسة خلال الفترة 2012-2016



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (3-3)

ثانيا: العائد على الأصول (ROA).

بعد حساب نسبة العائد على الأصول المتعلقة ببنك الخليج الجزائر التي قمنا بدراستها توصلنا إلى النتائج التالية:

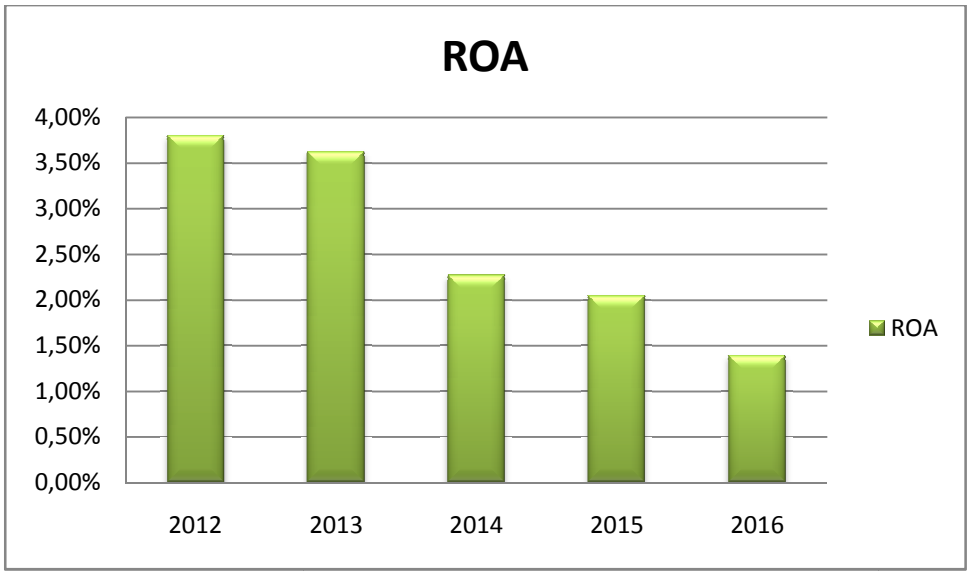
الجدول رقم (3-4): تطور نسبة الـ ROA بنك الخليج الجزائر محل الدراسة خلال الفترة 2012-2016

2016	2015	2014	2013	2012		
2 631 793	3628 435	4 010 423	5 035 072	3 999 080	NI	ROA
189 382 415	177 377 511	176 819 451	13 896 532	105 239 265	TA	
1,39%	2,05 %	2,27%	3,62%	3,80%	ROA	

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تحليل القوائم المالية للبنك محل الدراسة للفترة 2012-2016

بنك الخليج الجزائر عرف تراجعا مستمرا في نسبة العائد على الأصول حيث حقق في سنة 2012 نسبة 3.8% ثم انخفض إلى 3.62% خلال سنة 2013 وانخفض كذلك في السنة الموالية إلى 2.27% ثم في سنة 2016 حقق البنك أدنى نسبة ال ROA خلال السنوات المدروسة حيث بلغت 1.39% وهذا دال على تراجع المستمر للبنك وكفاءته.

الشكل رقم (3-2): تطور نسبة الـ ROA بنك الخليج الجزائر محل الدراسة خلال الفترة 2012-2016



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (3-4).

ثالثا: منفعة الأصول

قمنا بحساب نسبة الكفاءة بنك الخليج الجزائر محل الدراسة وتوصلنا إلى النتائج التالية حيث قمنا بعرضها في الجدول التالي:

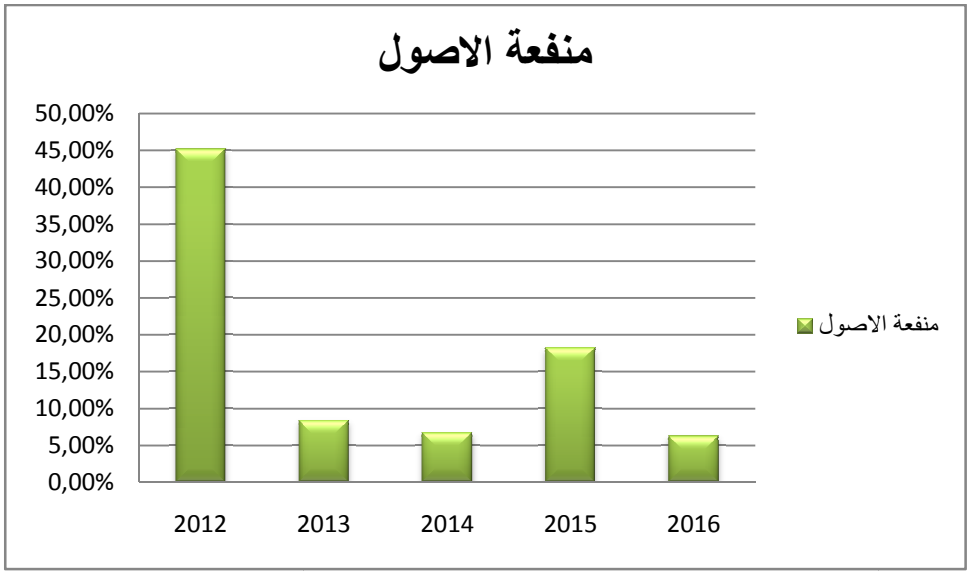
الجدول رقم (3-5): تطور نسبة منفعة الأصول بنك الخليج الجزائر محل الدراسة خلال الفترة 2012-2016

		2012	2013	2014	2015	2016
منفعة الأصول	R	47 572 628	11 642 388	11 848 485	32 296 383	11 852 719
	TA	105 239 265	138 962 532	176 819 451	177 377 511	189 382 415
	منفعة الأصول	45,20%	8,38%	6,70%	18,21 %	6,26%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تحليل القوائم المالية للبنك محل الدراسة للفترة 2012-2016

بينما حقق بنك الخليج الجزائر خلال سنة 2012 نسبة تقدر بـ 45.20%، لكنه تراجع في أدائه بشكل كبير في السنتين المواليتين حيث حقق درجة متدنية من الكفاءة وذلك بتحقيقه لنسب 8.38% 6.70% في سنتي 2013 2014 على التوالي، ثم ارتفعت في سنة 2015 إلى نسبة 18.21%، لكنها عادت لتنخفض مرة أخرى حيث بلغت نسبة 6.26% سنة 2016.

الشكل رقم (3-3): تطور نسبة منفعة الأصول بنك الخليج الجزائر محل الدراسة خلال الفترة 2012-2016



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (3-5).

رابعا: هامش الربح

بعد حساب نسبة هامش صافي الفائدة للبنوك الثلاث محل الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية وقمنا بتقديمها في الجدول التالي:

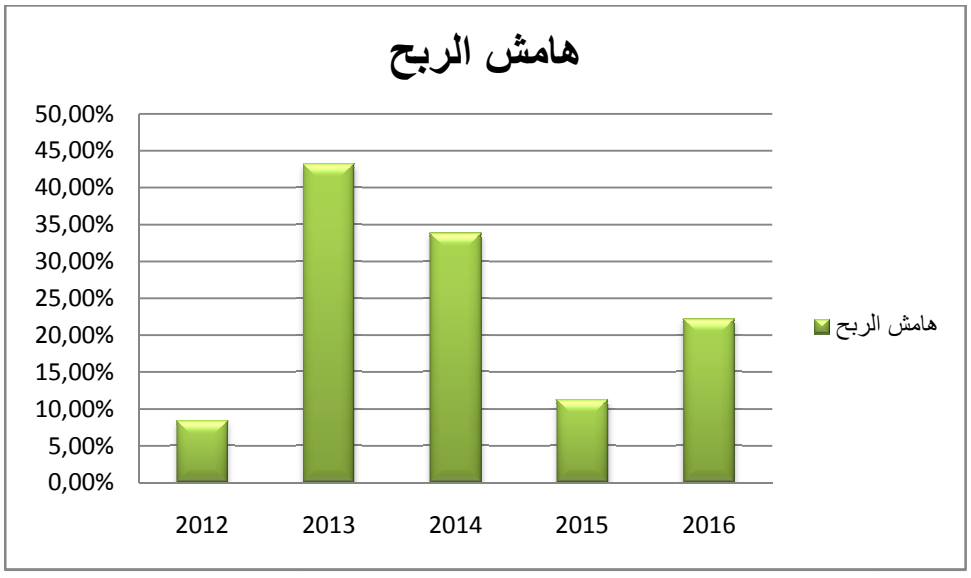
الجدول رقم (3-6): تطور نسبة هامش الربح بنك الخليج الجزائر محل الدراسة خلال الفترة 2012-2016

هامش الربح	NI	3 999 080	5 035 072	4 010 423	3 628 435	2 631793
	R	47 572 628	11 642 388	11 848 485	32 296 383	11 852 719
	هامش الربح	8,41%	43,25%	33,85%	11,23%	22,20 %

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تحليل القوائم المالية للبنك محل الدراسة للفترة 2012-2016

بينما شهد بنك الخليج الجزائر تذبذب في نسبة هامش الربح حيث بلغت هذه النسبة8.41% في سنة 2012 وارتفعت إلى 43.25% في السنة الموالية لتبلغ أعلى مستوى لها ثم انخفضت إلى 33.85% في سنة 2014 وحقق خلال سنة 2015 نسبة11.23% ثم ارتفعت النسبة الى22.20% سنة 2016.

الشكل رقم (3-4): تطور نسبة هامش الربح بنك الخليج الجزائر محل الدراسة خلال الفترة 2012-2016



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (3|-6).

خامسا: مضاعف حقوق الملكية.

بعد حساب نسبة مضاعف حقوق الملكية لبنك الخليج الجزائر محل الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية وقمنا بتقديمها في الجدول التالي:

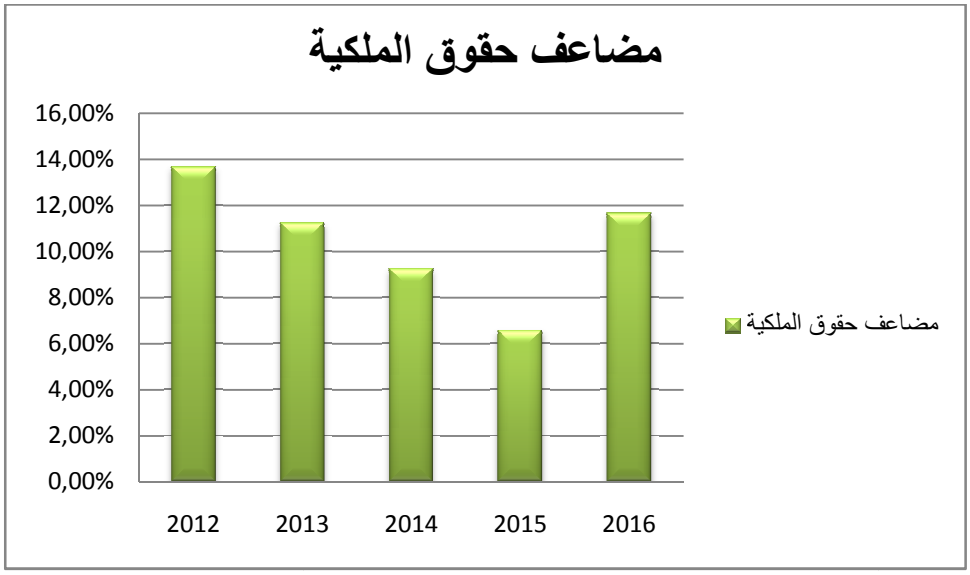
الجدول رقم (3-7): تطور نسبة مضاعف حقوق الملكية بنك الخليج الجزائر محل الدراسة خلال الفترة 2012-2016

		2012	2013	2014	2015	2016
مضاعف حقوق الملكية	E	14 396 993	15 632 939	16 366 154	11 673 957	22 071 620
	TA	105 239 265	138 962 532	176 819 451	177 377 511	189 382 415
	مضاعف حقوق الملكية	13,68%	11,25%	9,26%	6,58 %	11,65%

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تحليل القوائم المالية للبنك محل الدراسة للفترة 2012-2016

بنك الخليج الجزائر عرف تراجعا مستمرا في نسبة مضاعف حقوق الملكية حيث حقق في سنة 2012 نسبة 13.68% ثم انخفض إلى 11.25% خلال سنة 2013 وانخفض كذلك في السنة الموالية إلى 9.26% ثم في سنة 2016 حقق البنك تحسنا ملحوظا في نسبة مضاعف حقوق الملكية خلال السنوات المدروسة حيث بلغت 11.65% .

الشكل رقم (3-5): تطور نسبة مضاعف حقوق الملكية لبنك الخليج الجزائر محل الدراسة خلال الفترة 2012-2016



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (3-7).

سادسا: التكاليف إلى الإيرادات

بعد حساب نسبة التكاليف إلى الإيرادات لبنك الخليج الجزائر محل الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية وقمنا بتقديمها في الجدول التالي:

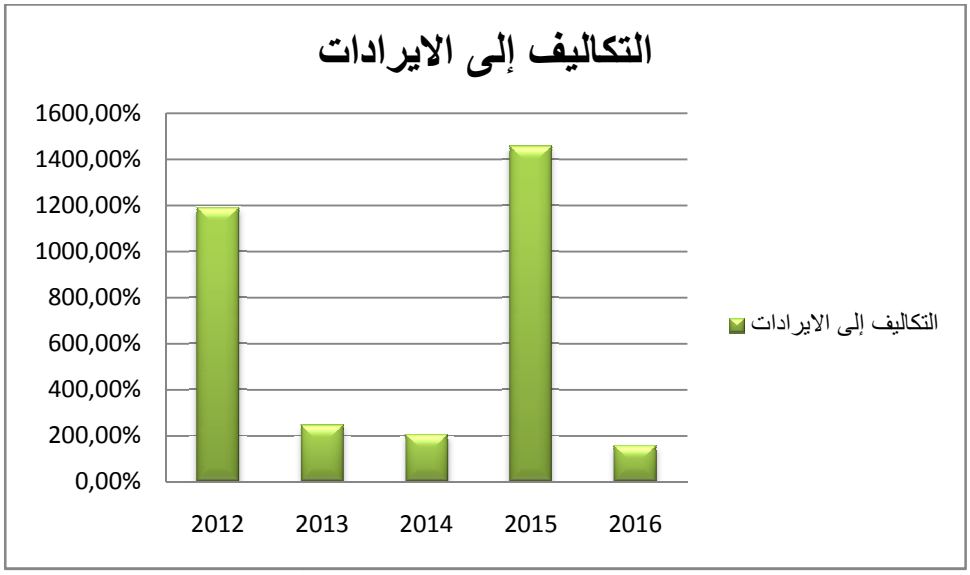
الجدول رقم (3-8): تطور نسبة التكاليف إلى الإيرادات بنك الخليج الجزائر محل الدراسة خلال الفترة 2012-2016

		2012	2013	2014	2015	2016
التكاليف إلى الإيرادات	Exp	3 999 845	4 727 936	5 782 591	2 218 006	7 516 312
	R	47 572 628	11 642 388	11 848 485	32 296 383	11 852 719
	R/Exp	1189,36%	246,25%	204,90%	1456,10 %	157,69 %

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تحليل القوائم المالية للبنك محل الدراسة للفترة 2012-2016

شهد بنك الخليج الجزائر تذبذب في نسبة التكاليف إلى الإيرادات حيث بلغت هذه النسبة 1189.36% في سنة 2012 وانخفضت إلى 246.25% في السنة الموالية ثم انخفضت إلى 204.90% في سنة 2014 ثم ارتفعت ارتفاعا كبير خلال سنة 2015 لتصل إلى 1456.10%، ثم تراجع البنك من تطوير مستواه ليحقق نسبة 157.69% سنة 2016 .

الشكل رقم (3-6): تطور نسبة التكاليف إلى الإيرادات لبنك الخليج الجزائر محل الدراسة خلال الفترة 2012-2016



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (3-8).

سابعا: معدل مخاطر الائتمان

بعد حساب نسبة معدل مخاطر الائتمان لبنك الخليج الجزائر محل الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية وقمنا بتقديمها في الجدول التالي:

مخاطر الائتمان = مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض

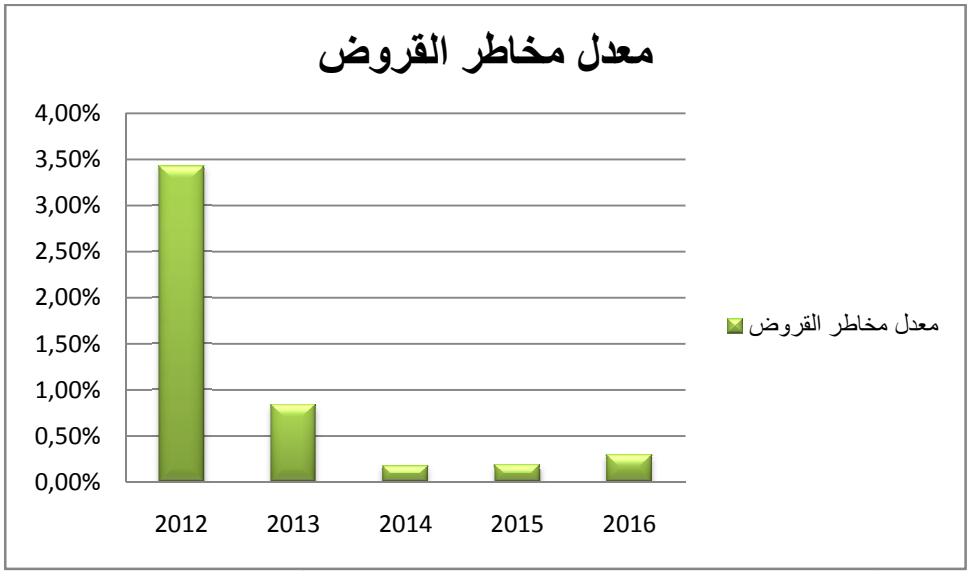
الجدول رقم (3-9): تطور معدل مخاطر الائتمان بنك الخليج الجزائر محل الدراسة خلال الفترة 2012-2016

		2012	2013	2014	2015	2016
مخاطر الائتمان	مخصصات	1 611 799	684 983	180 495	201 292	406 055
	قروض	46 949 392	81 240 932	101 162 236	104 833 046	136 222 227
	مخا الائتمان	3,43%	0,84%	0,18%	0,19 %	0,30 %

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تحليل القوائم المالية للبنك محل الدراسة للفترة 2012-2016

شهد بنك الخليج الجزائر انخفاض ملحوظ في نسبة معدل مخاطر الائتمان حيث بلغت هذه النسبة 3.43% في سنة 2012 وانخفضت إلى 0.84% في السنة الموالية ثم انخفضت إلى 0.18% في سنة 2014 ثم ارتفعت خلال سنة 2015 لتصل إلى 0.19%، ثم تراجع البنك من تطوير مستواه ليحقق نسبة 0.30% سنة 2016 .

الشكل رقم (3-7): تطور نسبة معدل مخاطر الائتمان لبنك الخليج الجزائر محل الدراسة خلال الفترة 2012-2016



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على الجدول رقم (3-9).

خلاصة:

إن التغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي على مختلف الأصعدة كان لها تأثير هام على البنوك باعتبارها الدعامة الأساسية لأي اقتصاد، فقد وجدت البنوك التجارية نفسها أمام منافسة قوية تفرض عليها إثبات وجودها، والرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها حتى تواجه متطلبات المحيط البنكي الجديد الذي أصبحت تعمل فيه.

من خلال المؤشرات التي حصلنا عليها بالنسبة إلى بنك خليج الجزائر فإنها تدل على تحسين أدائه من سنة إلى أخرى وللحكم على أدائه بشكل جيد يجب مقارنته بغيره من البنوك المحلية ثم مقارنته بالبنوك الأجنبية وذلك لملاحظة الفرق في الأداء ومحاولة إيجاد أسبابه، وبالتالي تحديد نقاط القوة والضعف من اجل تدعيم نقاط القوة في البنك ومعالجة نقاط الضعف.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

إن التغيرات التي عرفها الاقتصاد العالمي في مختلف الأصعدة، كان لها تأثير هام على البنوك باعتبارها الدعامة الأساسية لأي اقتصاد، فلقد وجدت البنوك نفسها أمام منافسة قوية تفرض عليها إثبات وجودها، وذلك طبعا من خلال تحسين أدائها، فأداء البنك يتمثل أساسا في قدرته على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفه، وبالتالي فإن تحسين الأداء يسمح للبنوك من زيادة عوائدها، والتخفيف من المخاطر التي تواجهها، والرفع من مستوى الخدمات التي تقدمها حتى تواجه متطلبات المحيط البنكي الجديد الذي أصبحت تعمل فيه.

إن غاية البنك وأهدافه الرئيسية في ظل اقتصاد السوق، هو تحقيق الربحية وضمان استمراره في ممارسة نشاطه، إضافة إلى مستوى معين من النمو والاستقرار، وكذلك توفير الأموال اللازمة لمواجهة الالتزامات وممارسة النشاط، ولتحقيق ذلك يجب تحديد المسار الواجب إتباعه الذي يضمن تعبئة فعالة ودائمة لكافة الطاقات والموارد المتاحة، ومن بين الأدوات والوسائل المعتمدة في هذا المجال، هي وضع معايير لقياس وتقييم الأداء، فالبنك يجب عليه اختيار المؤشرات والمعايير التي تسمح له بتقييم والحكم على أدائه المالي خلال فترة معينة.

إن تقييم الأداء هو عملية منظمة ومستمرة لقياس وإصدار الأحكام على النتائج المتحققة مقارنة على ما تم تحقيقه في الماضي وما هو مطلوب تحقيقه مستقبلا.

انتهجت الجزائر العديد من الإصلاحات في مجال القطاع البنكي، حيث صدرت عدة قوانين بهذا الخصوص أهمها القانون رقم 90-10 المتعلق بالنقد القرض والأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 حيث حصلت المؤسسات العمومية بما في ذلك البنوك التجارية استقلاليتها على اثر صدور القانون الأول، في حين ساعد القانون الثاني على تهيئة البنوك التجارية العمومية الجزائرية للعمل وفق اقتصاديات السوق.

نتائج الدراسة:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع ومن خلال الدراسة التفصيلية التي تضمنها الفصول وإجراء البحث، توصلنا إلى النتائج التالية:

- البنوك التجارية هي مؤسسات مالية تسعى إلى تحقيق الربح وهي تتسم بثلاث سمات تميزها عن غيرها وتتعلق هذه السمات بالربحية، السيولة، الأمان، وترجع أهمية هذه السمات إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الخاصة بالأنشطة الرئيسية التي تمارسها هذه البنوك والتي تتمثل في قبول الودائع، تقديم الائتمان، الاستثمار في الأوراق المالية.
- إن اعتماد قياس وتقييم الأداء من قبل إدارة البنك يتيح لها إمكانية تحديد الانحرافات وتحديد الأسباب وكيفية معالجتها ورسم السياسة المناسبة لارتفاع وتحسين مستوى الأداء هذا من جهة ومن جهة أخرى إن حالة عدم ممارسة تقييم الأداء من قبل المصرف في ظل الظروف السائدة في الاقتصاد السوق والممثلة بالمنافسة وعدم الاستقرار والتقلبات والأزمات قد يؤدي إلى إفلاس هذه المؤسسة، لذلك يعتبر تقييم الأداء من الأدوات التي يستند عليها في عملية صياغة واتخاذ القرارات السليمة.
- إن عملية تقييم الأداء تستند على المعايير والمؤشرات التي توضح مدى نجاح المصرف في تحقيق الأهداف الموجودة من ممارسة هذه الوظيفة أو ذلك النشاط.

بعد تقييم أداء بنك خليج الجزائر تم التوصل إلى جملة من النتائج نورد أهمها فيما يلي:

- بنك خليج الجزائر شهد تذبذب في نسبة العائد على حقوق الملكية خلال السنوات الأربعة، حيث تراجع البنك من تطوير مستواه في سنة 2016 هذا راجع إلى عدم استغلال الأمثل لأصول البنك.
- شهد بنك خليج الجزائر تراجع مستمر في نسبة العائد على الأصول حيث في سنة 2016 حقق أدنى مستوى له مما يدل على عدم استغلال البنك لأصوله في توليد الربح مما أدى إلى تراجع المستمر للبنك وكفاءته.
- عرف بنك خليج الجزائر تراجعا مستمرا في نسبة مضاعف حقوق الملكية وفي سنة 2016 حقق تحسنا ملحوظا في هذه النسبة.
- أما بالنسبة لمخاطر الائتمان شهدت انخفاض ملحوظ في السنوات الأولى وفي سنة 2016 ارتفعت النسبة مما يدل على تراجع البنك من تطوير مستواه.

اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: البنوك التجارية عبارة عن وسيط مالي بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز، حيث تقوم بوظيفة قبول الودائع من عند أصحاب الفائض ومنحها لأصحاب العجز في شكل قروض.

تم قبول الفرضية وهذا من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الأول حيث أن البنوك التجارية هي عبارة عن مؤسسات مالية تقوم بوظيفة قبول الودائع ومنح القروض فهي عبارة عن وسيط مالي بين أصحاب الفائض وأصحاب العجز

الفرضية الثانية: عملية تقييم الأداء تمكننا من معرفة أساليب قياس أداء البنوك التجارية الجزائرية.

تم إثبات صحة الفرضية في الفصل الثاني، فالمعلومات فضلا عن أهميتها في تقييم الأداء فهي تلجأ إليها المؤسسة لتحسين أدائها الاقتصادي، والحصول على مزايا تنافسية حيث أن الهدف الأساسي من عملية التقييم هو معرفة ما مدى تحقيق الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك، وبالتالي يمكن تحديد الانحرافات وتحديد أسبابها وكيفية معالجتها والحد من وقوعها في المستقبل.

الفرضية الثالثة:

يعتبر نموذج العائد على حقوق الملكية من أهم المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم الأداء للبنوك.

تم إثبات هذه الفرضية إلى لحد بعيد، حيث أن نموذج العائد على حقوق الملكية من أهم المؤشرات المستخدمة في عملية تقييم الأداء للبنوك وذلك رغم وجود مؤشرات ونماذج عالمية أخرى.

التوصيات:

من خلال ما تطرقت إليه في الدراسة وبعد التعمق فيه، سيتم وضع التوصيات التالية:

- التركيز على تقييم الأداء باعتباره أحد الركائز الأساسية التي يعتمد عليها متخذي القرار
- القيام بدراسات تنبؤية للعوائد والمخاطر البنوك التجارية للفترات القادمة.
- ضرورة تبني قواعد الإفصاح والشفافية داخل البنوك التجارية لأجل تقييم أداء سليم.
- ضرورة وجود إدارة مخاطر قائمة بحد ذاتها داخل البنوك التجارية من اجل التحكم في المخاطر بأنواعها.
- تنظيم دورات وبرامج تدريبية للمقيمين.
- ضرورة إدخال التكنولوجيا للبنوك التجارية ومواكبة التطورات التي يشهدها العالم.

آفاق الدراسة:

- تقييم الأداء للبنوك الجزائرية العمومية والخاصة.
- تقييم الأداء البنوك التجارية باستخدام نموذج بطاقة الأداء المتوازن.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا:الكتب:

- منير إبراهيم هنيدي، إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات، طبعة الثالثة، مكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000.
- حسن سمير عشيش، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض والتنويع النقدي في البنوك، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.

ثانيا: المذكرات:

- سناء مسعودي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك، جامعة الوادي، 2015.
- أسماء بلحاج، دور البنوك التجارية في تمويل العمليات الاستثمارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك مالية، 2013.
- بلقاسمي سفيان، قياس كفاءة البنوك التجارية الجزائرية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك وتسيير مخاطر، جامعة سعيدة، 2014.
- مقشيش سالم، دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية دراسة حالة وكالة المؤسسة العربية المصرفية حاسي مسعود، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم التجارية، تخصص مالية، 2013.
- أجراد فاطمة، التحليل المالي في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة البويرة، 2011.
- تومي نوال، كفاءة البنوك التجارية الجزائرية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص علوم مالية، جامعة المدية، 2013.
- منصوري عبد الكريم، محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة تلمسان، 2010.
- سفيان بريم، تقييم أداء البنوك التجارية من حيث العائد والمخاطرة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة ورقلة، 2016.
- نقاميش نور الهدى، تقييم أداء البنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية، جامعة المدية، 2017.
- سارة قويدري، دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة اقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة ورقلة، 2015.
- عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر رسالة مقدمة لاستكمال درجة الماجستير في المحاسبة، الجامعة الإسلامية، غزة 2008.
- سايغي باهية فريال، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في محاسبة وتدقيق، جامعة البويرة، 2015.

- قريرة مروة، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم التسيير، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، جامعة بسكرة، 2017.
- صخري جمال عبد الناصر، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص مالية مؤسسة، جامعة ورقلة، 2013.
- عمير عبد القادر، دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس مهني، تخصص محاسبة مالية، جامعة ورقلة، 2017.
- خمقاني ياسمينة، قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية بنوك جامعة ورقلة، 2014.
- رزقي عتيقة، محاولة تقييم كفاءة أداء البنوك التجارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ليسانس في علو التسيير، تخصص مالية، جامعة المدية، 2013.

ثالثا:قوانين ومراسيم:

- القانون 90-10 المتعلق بالقرض والنقد، المؤرخ في 1990/04/14 الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16 بتاريخ 1990/04/18.

رابعا:مواقع الالكترونية:

- بنك خليج الجزائر، تقديم عام عن البنك، متوفر في موقع الانترنت الخاص ببنك خليج الجزائر http://www.ag-bank.com/article-viewCat-1-111111-143-129-9.html، شوهد في 2018/05/2 على 16:16.